المملكة المغربية

المجلس الوطني للبيئة

تقييم توصيات الدورة الرابعة
لسنة 2002

الدورة الخامسة

الرباط، 10 و 11 أبريل 2007

الفهرس

مقدمة

اللجنة الأولى : توصيات لجنة المؤسسات البشرية

- توصيات حول المجلس الوطني للبيئة
- توصيات حول المؤسسات البشرية
- توصيات حول التطهير السائل و الصلب
- توصيات حول محاربة الفقر
- توصيات حول تشجيع دور المرأة
- توصيات حول تشجيع التربية البيئية
- توصيات أخرى

اللجنة الثانية : توصيات لجنة الوقاية ومكافحة التلوث والإذايات

- توصيات خاصة بمحاربة التلوث
- توصيات خاصة بالنقل
- توصيات خاصة باستعمال الطاقة و تنمية الطاقات المتجددة
- توصيات خاصة بالإجراءات المتبعة للمحافظة على البيئة في مجال المعادن
- توصيات خاصة بالإجراءات المتبعة للمحافظة على البيئة في مجال الصناعة التقليدية
- توصيات خاصة بالتغيرات المناخية
- توصيات خاصة بالبحث العلمي
- توصيات خاصة بالتنمية الصناعية المستدامة و التدبير البيئي
- توصيات أخرى

اللجنة الثالثة : توصيات لجنة حماية الطبيعة والموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث الطبيعية

- التوصيات العامة
- توصيات تقرير الحالة البيئية بالمغرب
- توصيات استراتيجية تدبير مستدام للموارد الغابوية
- توصيات محاربة التصحر
- توصيات المحافظة على المناطق الجبلية وتنميتها.
- توصيات التدبير المندمج للموارد المائية بالمغرب
- التوصيات الخاصة بالتزويد بالماء الصالح للشرب
- توصيات خاصة بحماية الساحل والوسط البحري
- التوصيات الخاصة بحماية المجال البحري وثرواته الحية
- التوصيات الخاصة بالكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية
- التوصيات المتعلقة بتنمية المحطات السياحية وتنمية السياحة القروية.
- التوصيات الخاصة بالأبحاث الفلاحية والبيوتكنولوجيا
- توصيات حول إعداد التراب الوطني
- الاتفاقيات الدولية
- توصيات أخرى
- توصيات تفعيل دور المجلس

مقدمة

تعد دورات المجلس الوطني للبيئة منتدى وطني للتنسيق و التشاور يلتقي فيه جميع الفاعلون في مجال البيئة والتنمية المستدامة من قطاعات حكومية وفاعلين اقتصاديين ومؤسسات البحث العلمي والجماعات المحلية والمجتمع المدني، يتم خلالها مناقشة العديد من المواضيع المرتبطة بالمجال البيئي من استراتيجيات وطنية وقطاعية لحماية البيئة وبرامج ومشاريع بيئية وأخرى للتنمية المستدامة حسب القطاعات وحسب مجالات تدخلاتها، وحسب المكونات البيئية.

هذا، ويتم خلال ورشات عمل المجلس الوقوف على المنجزات وآثارها الإيجابية على المحافظة على الثروات الطبيعية وكذا المعيقات التي تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة في البرامج والاستراتيجيات كما تشكل هذه الدورات فرصة لتقييم مدى التقدم الذي حصل في الميدان التشريعي البيئي وعلى المستوى المؤسساتي وبرامج العمل سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي.

وقد تميزت الدورة الأخيرة للمجلس الوطني (دورة فبراير 2002) بتقييم المجهودات الوطنية في مجال إرساء أسس التنمية المستدامة وذلك استعدادا لقمة الأرض لجوهانسبورغ (2002) وبتقييم كل من التقرير الوطني حول الحالة البيئية للمغرب والمخطط الوطني للبيئة.

وقد تمخضت عن أشغال اللجان المتفرعة عن المجلس العديد من التوصيات العامة وأخرى خاصة وكذا توصيات مجالية وأخرى قطاعية.

هذا، و يتم قبل أي دورة من دورات المجلس الوطني، تقييم هذه التوصيات للوقوف عن كتب على ما تم إنجازه منها من طرف القطاعات الوزارية و المتدخلين المعنيين. في هذا الإطار تم إنجاز هذا التقييم لتوصيات المجلس خلال دورته الرابعة.

اللجنة الأولى : توصيات لجنة المؤسسات البشرية

• توصيات حول المجلس الوطني للبيئة

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
مراجعة القانون المنظم للمجلس الوطني للبيئة قصد إدماج وإبراز مكون التنمية المستدامة ضمن هياكله ومهامه و كذا إدماج التقسيم الجديد لجهات المملكة.	في طور الإعداد
إعادة تسمية المجلس الوطني للبيئة وتعويضه باسم المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.	في إطار مراجعة القانون المنظم للمجلس الوطني للبيئة ، سوف يتم اقتراح إعادة تسمية هذا المجلس.
العمل على موافاة أعضاء المجلس الوطني للبيئة بكيفية منتظمة، وخاصة قبل انعقاد دورات المجلس، بالنص القانوني المنظم للمجلس وكذلك بمضمون توصيات الدورات السابقة من اجل تقويم مستوى الإنجاز وحصر المعيقات والاكراهات.	تتم موافاة جميع أعضاء المجلس الوطني للبيئة و كذا الأعضاء الاستشاريين كالجمعيات غير الحكومية بالتقرير النهائي لكل دورة والتوصيات المنبثقة عنها.
عقد المجالس الجهوية للبيئة بكيفية منتظمة قصد رسم الأولويات والخروج ببرامج عمل في مجال البيئة والتنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار التمفصل بين المحلي والجهوي والوطني وتكون مناسبة لتعزيز اللامركزية وصياغة الاجندا 21 المحلية.	يتم تفعيل هذه التوصية بعد المصادقة على القانون المنظم للمجلس لملائمته مع التقسيم الإداري الجديد لجهات المملكة و تكوين المجالس الجهوية والمحلية للبيئة إثر ذلك.

• توصيات حول المؤسسات البشرية

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تجاوز النظرة القطاعية لصالح البرامج المندمجة في تخطيط وتنفيذ وتكامل الجهود الرامية إلى تدبير المؤسسات البشرية مع الحرص على اتباع مقاربة تشاركية.	تم عقد العديد من اتفاقيات الشراكة مع قطاعات حكومية و أخرى توجد في المراحيل الأخيرة على سبيل المثال: اتفاقية شراكة مع وزارة الصناعة التقليدية و الإقتصاد الإجتماعي و وزارة التكوين المهني و وزارة السياحة. كما تم عقد اتفاقيات الشراكة بين وزارة إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة و جهة مراكش-تانسيفت-الحوز حول التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية بالجهة. -إشراك مختلف الفاعلين والقطاعات الوزارية في إعداد وثائق التعمير. -انطلاق برامج مندمجة بين وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة و وزارة الداخلية حول التطهير السائل و التطهير الصلب. -انطلاق برنامج مذكرة 21 المحلية في عدد من المدن بمساهمة جميع

	القطاعات و بشكل مندمج.
صيانة الأنسجة العتيقة للمستوطنات البشرية بوصفها تراث وموروث ثقافي وحضاري بالغ الأهمية على المستوى البيئي والمعماري.	*قطاع التعمير و الإسكان: القيام بدراسات معمارية و تصاميم إنقاذ و رد الاعتبار للأنسجة العتيقة. يعمل قطاع الثقافة على إنجاز مشاريع لصيانة المدن العتيقة كموروث ثقافي و حضاري.

• توصيات حول التطهير السائل و الصلب

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
إدماج قضايا التطهير السائل والصلب والماء الشروب والبنيات التحتية في إطار البرنامج الوطني لمحاربة السكن غير اللائق.	*قطاع التعمير و الإسكان: -الحرص على تشجيع ودعم برامج إعادة هيكلة التجزئات الغير قانونية بإدماج التطهير السائل و الصلب. -إيلاء أهمية خاصة لهاته القضايا في إطار البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح".
دعم أساليب الشراكة بين كل الفاعلين بما في ذلك الإدارة والجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعة في مجال الادارة المتكاملة والمندمجة للمؤسسات البشرية مع الحرص على استحضار الربط بين الأبعاد البيئية والتنموية.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: -انطلاق برامج مندمجة للإدارة المتكاملة للمدن في إطار تفعيل المخطط الوطني لإعداد التراب (الدار البيضاء و فاس و مكناس ...) -انطلاق انجاز برنامج مذكرة 21 المحلية في عدد من المدن المغربية (مراكش و مكناس ...)

• توصيات حول محاربة الفقر

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
دعم عملية الانسجام والتكامل والتعاضد بين مختلف البرامج الرامية إلى محاربة الفقر وحماية البيئة والعمل على تعزيز مشاركة المجتمع المدني.	اعتمدت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على حل الإشكالية الاجتماعية في المغرب التي تتجلى في كون فئات ومناطق عريضة تعيش ظروفا صعبة وتعاني من حالات فقر وتهميش. فالعديد من الأحياء الحضرية الصفيحية أو المحيطة بالمدن تفتقر إلى أبسط المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الضرورية. وتعتبر مرتعاً خصبا لاستفحال معضلات الأمية والبطالة والإقصاء، أو الانقطاع عن التمدرس، وضعف فرص الشغل، والأنشطة المدرة للدخل. و تقوم كذلك هذه المبادرة بإعادة التـأهيل الاجتماعي و ذلك باستئصال آفة الفقر والبؤس، التي تقف عقبة في وجه استثمار المواطن المغربي لمؤهلاته الذاتية، وتحول دون إسهامه واندماجه الكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. واستهدفت هذه المبادرة، في المرحلة الأولى لانطلاقها، التأهيل الاجتماعي، ل360 من الجماعات الأشد خصاصة في العالم القروي، و250 من الأحياء الحضرية الفقيرة، العتيقة منها والعشوائية والصفيحية المحيطة بالمدن، التي تتجلى فيها المظاهر الصارخة للإقصاء الاجتماعي، والبطالة والانحراف والبؤس. وأما على المدى البعيد، فإنها تستهدف الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية للبلاد إلى مستوى البلدان المتقدمة.

	* قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: إنجاز مشاريع هادفة إلى محاربة الفقر بشراكة مع المجتمع المدني ومؤسسات وبرامج تعمل في نفس الإطار . قامت الوكالة بالمصادقة على تمويل 386 مشروعا في سنة 2003 . تهدف هذه المشاريع إلى تحسين ظروف عيش الفئات الفقيرة من أهمها مشاريع الماء الصالح للشرب والتطهير السائل (81 مشروع) ومشاريع السقي (68 مشروع) ومشاريع دعم الأنشطة الصغرى المدرة للدخل (63 مشروع) ومشاريع التربية والتعليم (62 مشروع) ومشاريع المسالك القروية (34 مشروع). و8 مشاريع تخص حماية البيئة ومشاريع تهم ميادين أخرى كالصحة والقروض الصغرى والتكوين المهني . *قطاع التعمير و الإسكان: تحسين المستوى الاجتماعي والبيئي للساكنة من خلال التصاميم المحلية للسكن والتنمية الحضرية المندمجة الهادفة إلى الرفع من جودة المجال المبني ومحاربة جيوب الفقر والحرمان الصفيحية وغيرها.

• توصيات حول تشجيع دور المرأة

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تعزيز دور وقدرات المرأة للمشاركة في مسلسل التنمية المستدامة مع إيلاء عناية خاصة للمرأة في الوسط القروي وتيسير وصولها للموارد المالية بما في ذلك القروض الصغيرة.	* إعداد دليل حول المرأة والبيئة * إعداد معرض حول دور المرأة في المحافظة على البيئة * إنجاز أنشطة تحسيسية لفائدة المرأة * إنجاز أنشطة للتنمية المحلية لفائدة المرأة * قطاع الصيد البحري: عززت الوزارة دور المرأة في ميدان الصيد البحري بتحسيسها بالأهمية التي تكتسيها فعاليتها في الميدان. وفي هذا الصدد عملت خلية المرأة على خلق ودعم تعاونيات نسائية تتدخل مباشرة في الإنتاج البحري . لاسيما في مجال جمع الصدفيات . وتسهر هذه الخلية كذلك على برنامج لمحو الأمية داخل التعاونيات النسائية. * قطاع الأسرة و التضامن و العمل الاجتماعي: 1.الإشراف بتعاون مع وكالة التنمية الألمانيةGTZ على مشروع يهدف إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص الفوارق السوسيو اقتصادية بين الرجال والنساء وذلك عن طريق : -دعم القدرات الاحترافية للنساء في المجال العام والخاص. -القيام بمجموعة من الدراسات والأبحاث حول أسباب تأنيث الفقر والتهميش الاقتصادي للنساء. -تحليل ميزانية الدولة حسب مقاربة النوع الاجتماعي . -منح فرص لتكوين الفاعلين الأساسيين في مجال النهوض بأوضاع المرأة داخل الوطن وخارجه (مجتمع مدني، قطاعات حكومية، قطاع خاص). 2.إعداد تقرير وطني شامل حول وضعية المرأة القروية بالمغرب لتقديمه للمؤتمر الخامس للنساء الأوائل الذي انعقد بمراكش ما بين 22 و 24 ماي 2004 . ويهدف التقرير إلى تدارس المحاور التالية: -سبل تقوية و دعم التعاونيات و الجمعيات العاملة في مجال النهوض بأوضاع المرأة القروية -المرأة القروية والتنمية المستدامة -سبل ولوج المرأة القروية للصحة والتعليم -تأثير النظام العالمي الجديد على وضعية المرأة. * قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: يعتبر مبدأ مشاركة المرأة في

	جميع المشاريع المراد تمويلها من طرف الوكالة معيارا أساسيا لتمويل المشاريع. ولهذا الغرض، وخلال مناقشة تفاصيل المشاريع تشرك الوكالة المرأة منذ مرحلة المناقشة وإلى مرحلة التسيير . وتشترط الوكالة في جميع مشاريعها استفادة المرأة .

• توصيات حول تشجيع التربية البيئية

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تعزيز ودعم دور ومكانة برامج التربية والإعلام والتواصل المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة وذلك من خلال كل القنوات المناسبة بدءا بالمناهج التعليمية الرسمية في مختلف الأسلاك التعليمية وبرامج إعداد المدرسين وكذلك من خلال الأنشطة التربوية الموازية ووسائل الإعلام السمعية البصرية.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة و وزارة التربية الوطنية: تم إنجاز البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية من طرف الوزارتين في شتنبر2006 . ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين البيئة وإطار العيش بالمدارس القروية و ذلك بتزويدها بالمرافق الأساسية (الماء الصالح للشرب و التطهير السائل) وكذا إدماج التربية على مبادئ التنمية المستدامة لدى التلاميذ بالعالم القروي ويدخل هذا البرنامج الذي يمتد على فترة 10 سنوات (2006-2015) في إطار استراتيجية المغرب في مجال التنمية المستدامة و يتوافق مع الأهداف المسطرة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و الميثاق الوطني للتربية و التكوين و المخطط الوطني من أجل الطفل. و قد شرع في تنفيذ هذا البرنامج في بعض جهات المملكة نذكر منها على الخصوص، جهة مراكش-تانسيفت-الحوز و جهة مكناس-تافيلالت و الجهة الشرقية و تازة-الحسيمة-تاونات. وتشجيعا للمبادرات الهادفة إلى حماية البيئة في ميادين البحث العلمي والتواصل والإبداع الثقافي والعمل الجمعوي، تم تنظيم الدورة السابعة من جائزة الحسن الثاني للبيئة وكذا تنظيم الدورة الأولى لمسابقة التصوير الفوتوغرافي بتعاون مع منظمة اليونيسكو وإقامة معرض للصور الفائزة والمشاركة في هذه المسابقة على هامش الاحتفال باليوم العربي للبيئة في أكتوبر 2006 . *وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: * تنظيم ورشات تكوينية وتحسيسية حول قضايا البيئة والتنمية لفائدة مجموعة من الفئات ذات التأثير المضاعف خاصة مراسلي الصحف على الصعيد الجهوي ومؤطري المخيمات الصيفية والأطر التربوية للمؤسسات التعليمية ومنشطي الجمعيات ونوادي البيئة وكذا الفلاحين وتقنيين الفلاحة * إعداد مجموعة من أدوات التحسيس والتوعية لمختلف الفئات المستهدفة ملصقات ، مطويات لوحات ، معرض * إعطاء الانطلاقة لعملية "الأكشاك الخضراء" و التي تهدف إلى تحسيس المواطنين و خصوصا الأطفال بضرورة حماية البيئة بكل مكوناتها * هذا القطاع بصدد إتمام دراسات و مراجع بيداغوجية التي برمجت في إطار مشروع التربية المتعلق بالارتقاء بالتربية البيئية *تنظيم عدة أنشطة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة كل سنة. زيادة على ما سبق، قام المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، في إطار برنامج شراكاته ودعمه للجمعيات، بما يلي : -المساهمة في عملية"شواطئ نظيفة" التي تشرف عليها مؤسسة محمد السادس للبيئة (شاطئ الرباط وبوزنيقة) ب 6,6 مليون درهم؛ -المساهمة مع وزارة التربية الوطنية في إصدار الطبعة الثانية من المدعمات البيداغوجية الخاصة بالبيئة والموزعة على كافة المدارس بالمملكة؛

	-تأمين نقل وتوزيع الهبات الممنوحة لـ 25.000 تلميذ في المناطق الجبلية، ضمن عملية "سنابل" التي نفذتها المؤسسة، والتي يساهم فيها المكتب بغلاف 3 ملايين درهم للفترة 2005-2007؛ -التنسيق مع وزارة الصحة في إطار عملية مكافحة داء الرمد بتنظيم حملات للتوعية في مجالات الوقاية والتزويد بالماء الشروب، إضافة إلى مكافحة النقص في مادة اليود بتعاون مع اليونيسيف. * قطاع الصيد البحري حصلت الوزارة على جائزة الحسن الثاني للبيئة لسنة 2003، وذلك بفضل البرامج التحسيسية التي تقوم بها في هذا الميدان. ويسهر المكتب الوطني للصيد البحري على تنشيط برنامج إيداعي يقوم من خلاله بتحسيس البحارة عن أهمية البيئة البحرية وعن الوسائل الواجب اتخاذها للمحافظة على الوسط البحري عامة . * قطاع الصحة: الاحتفال باليوم العالمي تحت شعار"تنشئة الأطفال في بيئة سليمة، ضمان للمستقبل" من أهم الإجراءات : -التوقيع على معاهدة بين وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية حول صحة الطفل ؛ -إنجاز عدة ندوات تحسيسية محلية للتحسيس بعلاقة الصحة والبيئة ؛ -بث حلقات إذاعية على المستوى الوطني والمحلي؛ -غرس الأشجار وحملات تنظيف الأحياء ؛ -إنجاز ملصقات. * قطاع التكوين المهني: يسهر هذا القطاع على إدماج عنصر المحافظة على البيئة في كل برامج التكوين المهني التي يتم حاليا إعدادها في إطار المقاربة حسب الكفاءات بتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية. *قطاع التربية الوطنية و الشباب: على صعيد المصالح المركزية والخارجية للوزارة تم : -تنظيم حملات تحسيسية وتعبوية للمحافظة على البيئة داخل المؤسسات التعليمية وفي محيطها الخارجي، -تنظيف الشواطئ في إطار مشروع SOS Mer Propre ، -تنظيم زيارات وخرجات دراسية إلى المركز الوطني للتربية البيئية بسيدي بوغابة والحدائق النباتية والضيعات الفلاحية والمشاتل والمركز الوطني للماء الصالح للشرب ، -إحداث وتنمية النوادي البيئية على صعيد الأسلاك التعليمية الثلاثة (100 بالمدارس الابتدائية و 235 بالإعداديات والثانويات) لنشر الوعي بمشاكل البيئة ببلادنا وإيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها قصد المساهمة في التنمية المستدامة، -تنظيم وتتبع المباريات الوطنية والدولية ومختلف العروض التشكيلية والمسرحية لتخليد الأيام الدولية للبيئة والغابة ومحاربة التصحر. على صعيد الشراكة والتعاون مع القطاعات الوزارية والجمعيات ذات الاهتمام بمجال البيئة : *وزارة الفلاحة والتنمية القروية-قطاع المياه والغابات : تنظيم حملات التشجير وغرس الورود والنباتات لتجميل المؤسسات التعليمية و تأطير مختلف اللقاءات والأيام الإخبارية والتداريب الجهوية المتعلقة بالبستنة والتشجير والمحافظة على الثروات الطبيعية، خاصة الماء والغابة. *جمعية الرفق بالحيوان والمحافظة على البيئة (SPANA) وجمعية مدرسي علوم الأرض والحياة (AESVT) : تنظيم دورات تكوينية لفائدة أساتذة العلوم الطبيعية و الجهات المعنية حول برامج للتربية البيئية قصد المحافظة

على التنوع البيولوجي. *المؤسسة المغربية للطبيعة والإنسان (FMNH) -تنظيم أنشطة تربوية بيئية لفائدة 400 تلميذ تابعين لبعض المؤسسات التعليمية بنيابتي طنجة أصيلا بني مكادة من 7 إلى 12 مارس 2004، ومنها زيارة مركب شراعي بميناء طنجة « Fleur de Lampoul» في ملكية مؤسسة نيكولا هيلو للطبيعة والإنسان FNHNH ، -تنظيم دورة تكوينية لفائدة 30 من الأساتذة مؤطري الأندية البيئية التابعين لنيابات الصخيرات-تمارة وفاس المدينة وصفرو ومكناس الإسماعيلية من 17 إلى 22 مارس 2003 بإفران. *مؤسسة محمد السادس للمحافظة على البيئة : تجعل مِؤسسة محمد السادس لحماية البيئة من أهم اهتماماتها التعريف و التحسيس بالمشاكل المتعلقة بعدم احترام البيئة, وهكذا فقد تم العمل على بلورة إستراتيجية ترتكز على الأسس الثلاث التالية:إخبار المواطنين بالأخطار التي تحدق بالبيئة و جعلهم يحسون بمسؤولية إنقاذها و تربيتهم على المحافظة عليها. وقد تم تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال الوصلة الإشهارية "عائلة بونظيف" التي أصبحت رمزا للنظافة و احترام البيئة. وقد كان لإعلانات الصحافة و كذا الملصقات و الخطابات الإذاعية دور كبير في دعم هذه الوصلات الإشهارية. -خلال سنة 2003 نظمت المؤسسة جائزة الأميرة للاحسناء "شواطئ نظيفة 2003". وقد سلمت سموها جائزة "المجهود البارز" للمكتب الشريف للفوسفاط ولبلدية فم الواد، بإقليم العيون، عن أعمالهما بشاطئ فم الواد، وكذا لشركتي ريدال و CGSP أونيكس المغرب والجماعة المحلية لسلا عن أعمالها بشاطئ سلا. وكذا جائزة" الابتكار" للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب عن عمله في إطار أشغال تحويل مجرى المياه المستعملة بشاطئ بوزنيقة وإعادة ملء شاطئ الرباط بالرمال. -تنظيم مبارتين للصحفيين الشباب 2003 و2004 حول البيئة ومبارتين للصور الفوتوغرافية حول المواطنين ومحيطهم البيئي 2003 و 2004. -تنظيم حلقة تكوينية لفائدة 30 من الأساتذة مؤطري مشاريع مباراة الصحفيين الشباب 2003 حول البيئة بتاريخ 3 مارس 2003 ببوزنيقة، -توزيع كتيب تربوي على كل المدارس الابتدائية (7000 نسخة) يتطرق إلى المضامين البيئية والثروات الطبيعية، -توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين الوزارة والمؤسسة بتاريخ 21 أكتوبر 2003 . خلال سنة 2005 نظمت هذه المؤسسة جائزة الأميرة للا حسناء "شواطئ نظيفة 2005" بالدار البيضاء. و خلال سنة 2006 تم انطلاق المرحلة الثانية من برنامج" جودة الهواء " بالمحمدية، 14 فبراير 2006. و في إطار اعتماد اللواء الأزرق بالمغرب، تم التحاق المؤسسة بفدرالية التربية البيئية (يوليوز2002) وتحضير دراسة الجدوى عن حالة الشواطئ (التشريع والتهيئة والتدبير والأمن والسلامة). كما تم إنجاز مرحلة نموذجية على بعض الشواطئ خلال موسم 2004، في شكل اختبار لمطابقة هذه الشواطئ لمعايير هذا الرمز البيئي، تحضيرا لأول حملة للواء الأزرق سنة 2005. وتوجد مجموعة مشروعات ضمن البرنامج، ولا سيما دورات تدريبية لفائدة المستخدمين المكلفين بتدبير الشواطئ وإعداد دليل عن إجراءات التدبير	

	المعتمدة بالنسبة للواء الأزرق، ومبادرات هامة ترتبط بالتربية البيئية.

• توصيات أخرى

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تنمية القدرات التقنية والمالية للجماعات المحلية حتى تلعب الدور المنوط بها في مجال التنمية المستدامة.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: * إعداد دراسة من اجل إدماج البعد البيئي في العمل المحلي و إنعاش وتدعيم الشراكة بين قطاع البيئة و الجماعات المحلية. * مشروع إنجاز بنك للمعطيات البيئية المتعلقة بالجماعات المحلية . وستمكن هذه المعطيات من استعمالها في إطار بلورة و إعداد و إنجاز الدراسات و المشاريع و كذا التقييم المتواصل لتطور مستوى إدماج البعد البيئي في مخططات عمل الجماعات المحلية. *في إطار المذكرة 21 المحلية ، هيأت وزارة إعداد التراب الوطني والماء و البيئة بشراكة مع PNUD و الجماعات برامج نموذجية في كل من أكادير، مراكش، مكناس و الصويرة. كما تساهم الوزارة في إرساء أسس برنامج خاص بالمدن الجنوبية و كذا بإقليم الحاجب. *إصلاح النظام الضريبي المحلي. *الدعم المالي للدولة لصالح الجماعات المحلية في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل و البرنامج الوطني للنفايات المنزلية. * مساهمة الحكومة في دعم القدرات المالية للجماعات المحلية عن طريق برنامج التطهير السائل و كذا الإستفاذة من مردود الضريبة على القيمة المضافة.
تنمية وتنويع مصادر تمويل المشاريع البيئية والتنموية دون خلق أعباء مالية إضافية يتحملها المواطن (مصادر آتية من مساعدات الدولة وكذالك من الموارد المستخلصة من التطبيق الصارم لمبدأ الملوث المؤدي)، بحيث تساهم هذه الموارد في تطوير وتنفيذ برامج تصب في المحاور الاتية : *الرصد والمراقبة في مجال البيئة،	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: تم تمويل عدة مشاريع بيئية عن طريق التعاون الدولي سواء تعلق الامر بالتعاون المتعدد الاطراف مع المنظمات الدولية او التعاون الثنائي مع الدول الصديقة. * قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: تقوم الوكالة بتمويل المشاريع التنموية والبيئية، التي تنجز بشراكة مع منظمات المجتمع المدني والجماعات المحلية والتعاونيات * تقوم وزارة الصيد البحري برصد و مراقبة البيئة البحرية و خصوصا عن طريق المعهد الوطني للموارد البحرية. *كما قامت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : - بوضع شبكة لمراقبة جودة الهواء في المدن الكبرى الحساسة: المحمدية، الدار البيضاء، الجديدة، الرباط و نشر النتائج في مذكرات أسبوعية موجهة للسلطات المحلية لمساعدتهم في أخذ القرارات من أجل محاربة تلوث الهواء . - بمراقبة بتعاون مع وزارة التجهيز و النقل، للتلوث البكتريولوجي لمياه الشواطئ على مستوى السواحل الأطلسية و المتوسطية، و كذا نشر التقرير الوطني السنوي المتعلق بجودة مياه الشواطئ. -بمراقبة التلوث الكيميائي على مستوى السواحل المتوسطية في إطار برنامج MEDPOL التابع لخطة عمل البحر الابيض المتوسط بمساهمة المختبرات الوطنية.

*الادارة الفعالة Gouvernance	*<u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:</u> في نطاق سياسة القرب، تعتبر المذكرة 21 المحلية بصفتها أداة في خدمة الحكامة التعميرية، برنامج عمل تحدد بموجبها الأهداف والإمكانيات الضرورية لتنفيذ التنمية المستدامة على المستوى المحلي. و في هذا النطاق، هيأت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة بشراكة مع PNUD و الجماعات برامج نموذجية في كل من أكادير، مراكش، مكناس والصويرة. كما تساهم الوزارة في إرساء أسس برنامج خاص بالمدن الجنوبية و كذا بإقليم الحاجب.
*تفعيل الإطار التشريعي والإسراع بإخراج مدونة البيئة إلى حيز التنفيذ وكذلك تطبيق النصوص القانونية الموجودة وبنود المعاهدات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	*<u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:</u> تمت المصادقة على أربعة قوانين بيئية جديدة و هي: *القانون المتعلق بحماية واستصلاح البيئة (2003)، ويهدف إلى وضع القواعد والمبادئ الأساسية التي توجه السياسة الوطنية في مجال تدبير وحماية البيئة. *القانون المتعلق بدراسات التأثير على البيئة (2003)، ويندرج هذا القانون في إطار التوجهات الرامية إلى إدماج البعد البيئي في التصور العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يهدف إلى إخضاع كل مشاريع الأنشطة والأشغال والتهيئات والمنشآت المزمع إنجازها، والتي بسبب طبيعتها أو حجمها يمكن أن تلحق ضررا بالبيئة، لدراسة التأثير على البيئة. *القانون المتعلق بمحاربة تلوث الهواء (2003) ويهدف إلى وضع إطار قانوني يرمي إلى الوقاية والحد من تلوث الهواء، في وقت أصبح مجال الهواء في حاجة ماسة إلى الحماية بالنظر إلى النمو الاقتصادي والعمراني الذي تعرفه بلادنا وما يفرضه من تزايد للمنشآت الصناعية ولوسائل النقل و ما يترتب عنه من تزايد في المقذوفات الغازية الملوثة. * القانون المتعلق بتدبير النفايات و التخلص منها (2006) و يهدف إلى دعم تخطيط و تدبير النفايات الصلبة على المستوى الوطني و الجهوي والمحلي. * تم استكمال التشريع المائي من خلال إصدار مجموعة من النصوص التطبيقية ذات أهمية كبيرة من جانب الحفاظ على الثروة المائية من التلوث و التدهور، و نخص بالذكر المرسوم رقم 2.04.553 المتعلق بالصب والسيلان و الرمي و الإيداع المباشر و غير المباشر في المياه السطحية أو الجوفية و المرسوم رقم 2.05.1533 المتعلق بالتطهير المستقل . و تهدف إستراتيجية وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة في هذا المجال إلى وضع آليات تشريعية و تنظيمية و مؤسساتية تضمن تنمية مستدامة للموارد الطبيعية. وسيتمحور المجهود في هذا الإطار على وضع النصوص التطبيقية المتعلقة بحماية و استثمار البيئة و تدبير النفايات الصلبة و تدبير الساحل و إعداد التراب، و كذا استكمال إصدار النصوص التطبيقية لقانون 10-95 المتعلق بالماء.
*تعزيز القدرة التفاوضية على المستوى الدولي	*<u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:</u> تم تنظيم ورشات لتدعيم القدرة التفاوضية لمسؤولي واطر وزارة إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة وكذلك القطاعات الاخرى المعنية. من بين هذه الورشات: *ورشة حول صندوق البيئة العالمي مع ممثل PNUE احمد جوغلاف في شهر دجنبر 2002 *ورشة حول آلية التنمية النظيفة (MDP) *ورشة حول اتفاقيات قمة الارض

	كما تمت برمجة تنظيم ورشات اخرى من بينها: *الورشة الثانية حول صندوق البيئة العالمي وتهيئ المغرب للتفاوض حول اتفاقية شاملة مع الصندوق. *ورشة حول مقتضيات اتفاقية التنوع البيولوجي. كما تم تعزيز القدرة التفاوضية للمغرب من خلال مشاركة وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة في الاجتماعات الدولية وفي ورشات وزارة الخارجية حول مجموعة "77". ونظم المغرب الدورة الثانية للمنتدى العالمي للشراكات من أجل تنمية مستدامة في 2005. تدارس المشاركون فيه سبل إقامة وتدعيم الشراكات وأصدروا توصيات رفعت إلى الدورة 13 للجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، كما خصصت الوزارة، مواكبة لدخول بروتوكول كيوطو حيز التنفيذ في فبراير 2005، حملة إعلامية واسعة للتعريف بآلية التنمية النظيفة محليا ووطنيا وتم التوقيع على عدة مذكرات تفاهم مع دول وهيئات راغبة في الاستثمار في هذا المجال ببلادنا. وتميزت سنة 2006، في هذا المجال، بمشاركة المغرب في معرض الكاربون بكولونيا (ألمانيا) وتوقيع مذكرات تفاهم جديدة مع دول وهيآت راغبة في الاستثمار في هذا المجال. وقد كان لهذه الجهود الفضل في أن سجل المغرب، إلى حد الآن، ثلاثة مشاريع لدى مجلس آلية التنمية النظيفة بمنظمة الأمم المتحدة ويتهيأ لتسجيل عدة مشاريع أخرى قريبا، مما يجعل بلادنا تتبوأ صفوفا جد مشرفة عالميا. كما قامت هذه الوزارة بمتابعة اجتماعات لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة (CDD) بصفتها نقطة الاتصال الوطنية في المغرب. ونخص منها بالذكر: *الدورة الثانية عشر للجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي انعقدت بنيويورك في أبريل 2004 حول موضوع " التدبير المستدام للموارد المائية وتعميم التطهير السائل وتنمية المؤسسات البشرية الملائمة للسكان. *الدورة الثالثة عشر للجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي انعقدت بنيويورك في أبريل 2005 حول نفس موضوع الدورة الثانية عشر "التدبير المستدام للموارد المائية وتعميم التطهير السائل وتنمية المؤسسات البشرية الملائمة للسكان". *الدورة الرابعة عشر للجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي انعقدت بنيويورك في ماي 2006 حول المواضيع التالية : الهواء/ تلوث الهواء والطاقة والتنمية الصناعية والتغيرات المناخية .
*دعم قدرات الجمعيات العاملة في مجال البيئة والتنمية	*<u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:</u> يتم دعم الجمعيات العاملة في مجال البيئة والتنمية وذلك من خلال الدعم المادي الذي تقدمه وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة للجمعيات بغلاف يقدر بمليوني درهم سنويا، في إطار تمويل أحسن المشاريع البيئة التي ترشحها الجمعيات كل سنة. وقد بلغت المشاريع المقترحة سنة 2006، 150 مشروعا تم تدعيم 13 منها عبر أقاليم خمس جهات بالمملكة، كما توفقت في توفير الدعم لمشروعين بيئيين لجمعيتين محليتين من خلال قنوات التعاون الثنائي مع فنلندا. -لقد تم عقد الملتقى الوطني للمنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية المستدامة تحت شعار شركاء من أجل تنمية مستدامة. -تم إصدار دليل الجمعيات المهتمة بالبيئة و التنمية المستدامة.

اللجنة الثانية : توصيات لجنة الوقاية ومكافحة التلوث والإذايات

• **توصيات خاصة بمحاربة التلوث**

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تحسيس وتكوين أطر المقاولات للمساهمة في الحد من التلوث.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: تنظيم عدة لقاءات وورشات لصالح المقاولات حول محاربة التلوث الصناعي و آلية التنمية النظيفة وذلك لتعزيز الأخبار و التكوين حول محاربة التلوث. *وزارة الصحة: -إنجاز ورشة تكوينية لفائدة 25 إطارا في ميدان تقدير وتدبير الأخطار المتعلقة بالبيئة ؛ -إنجاز ورشة تكوينية في ميدان تأثير المشاريع التنموية على البيئة والصحة لفائدة 25 طبيبا ؛ -إنجاز دورة تكوينية حول استعمال النفايات السائلة للسقي وتأثيرها على الصحة وذلك لفائدة 50 إطارا ؛ *قطاع الصناعة و التجارة: تحسيس وتكوين المقاولين على استعمال مقنن

	وتدبير عقلاني للماء في المجال الصناعي وذلك للحد من التلوث والرفع من تنافسية المقاولة *إدارة الدفاع الوطني : قامت وحدات البيئة التابعة لهذه الإدارة بمجموعة من العمليات الرامية إلى الحد من تلوث البيئة، وهكذا ففيما يخص العنصر البشري، فقد قامت بتكوين زهاء مائة وخمسين دركيا في مجال المحافظة على البيئة وتزويدهم بالأجهزة اللازمة كالمختبر الذي يقوم بتحليل العينات المأخوذة من المياه والهواء والتربة على صعيد التراب الوطني قصد التأكد من الموارد الملوثة وطرق محاربتها، الشيء الذي مكنهم من زجر عدد كبير من المخالفات المتعلقة بالميدان البيئي، كما قامت هذه المراكز بزيارات مباغتة لمعامل ومرافق عمومية كالمقاهي والحمامات والمجازر والأسواق ... حيث عملت على تحسيس وتوعية العاملين بالمخاطر التي تسببها النفايات الصادرة من محلاتهم وضرورة معالجتها والحد منها، هذا زيادة على مشاركتها مع الفاعلين في ميدان البيئة في جميع حملات التوعية والتحسيس بمخاطر التلوث لفائدة المواطنين.
تنمية كفاءات مكاتب الدراسات في ميدان نظام التدبير البيئي.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: اتراء مكاتب الدراسات في مؤتمر الدراسات التأثير على البيئة.
تسريع وثيرة تبني القوانين والمساطر المتعلقة بالبيئة.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: تمت المصادقة على أربعة مقترحات قوانين هامة جدا تخص مقترح قانون يتعلق بحماية و استصلاح البيئة و قانون يتعلق بدراسات التأثيرات على البيئة و قانون يتعلق بمحاربة تلوث الهواء وقانون يتعلق بالنفايات الصلبة. كما تم نشر القرار رقم 00-3-3 بتطبيق المرسوم رقم 2.59.717 الصادر في 22 نونبر1996 المتعلق بالتحضير لمحاربة التلوثات البحرية الطارئة والقيام بهذه المحاربة. *قطاع الصيد البحري يشكل هذا المحور بالنسبة لهذه الوزارة إحدى الدعائم المبدئية من أجل ترسيخ الأسس الضرورية لعقلنة استغلال الثروات البحرية. وتلتجئ الوزارة كلما دعت الضرورة، إلى إصدار قرارات من شأنها تقليص المجهود الصيدي قصد ملاءمته مع المعطيات الطبيعية للمخزون الوطني. وتعتبر الراحة البيولوجية من إحدى المساطر القانونية التي تتبناها الوزارة للحد من الاستغلال وتمكين خلق توازن بين التدخل البشري وقدرات الطبيعة على تجديد مخزوناتها البيولوجية .
ضرورة التنسيق بين القطاعات الوزارية لتفادي ضياع المجهودات.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: تم عقد عدة ورشات في إطار المراكز الجهوية للاستثمار. تم العمل المشترك و التنسيق في عدة ملفات بيئية بين القطاعات عن طريق اللجان و التشاور.
ضرورة إشراك فعلي للقطاع الخاص في تدبير المجال البيئي ومحاربة التلوث.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: *إبرام العديد من اتفاقيات الشراكة مع القطاع الخاص من أجل المساهمة في الحد من التلوث، كما توجد مشاريع أخرى للشراكة في أطوارها النهائية و نذكر كمثال الشراكة مع صناعة الإسمنت. *مشاركة القطاع الخاص في اللقاءات البيئية و مساهمته عبر الكنفيدرالية العامة لمقاولات المغرب و الجمعيات المهنية في عدد من اللجان الوطنية حول البيئة. *في إطار صندوق محاربة التلوث FODEP يتم تمويل مشاريع بعض

	الوحدات الصناعية و ذلك للحد من التلوث وفي إطار الإجراءات المصاحبة لعملية تمويل المشاريع من طرف صندوق مكافحة التلوث الصناعي، قام هذا الصندوق بالعديد من الدراسات تهدف إلى تقييم الاعتمادات المالية الضرورية للحد من التلوث عند القطاعات الصناعية الأكثر تلويثا وفي الجهات ذات الأولوية وكذلك إلى حصر تكنولوجيات مكافحة التلوث المنسجمة مع الخصوصيات الوطنية. *<u>قطاع الصناعة و التجارة</u>: دعم المركز المغربي للإنتاج النظيف الذي يعتبر أداة لدعم القطاع الخاص في جميع المجالات البيئية.
ضرورة توفير الدعم المادي للمقاولات من أجل تطبيق وتحقيق نظام التدبير البيئي و كذا توفير الإمكانيات الضرورية للمقاولات الصغرى و المتوسطة من أجل مساعدتها على اعتماد معايير ISO1400.	<u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:</u> *يعمل صندوق مكافحة التلوث الصناعي في دعم جهود القطاعات المنتجة لتكثيف محاربة التلوث وتقليل استهلاك الطاقة والماء، تم رصد أزيد من 125 مليون درهما كميزانية لدعم 14 مشروعا جديدا تم إعطاء الموافقة على تمويلها خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2006، ليرتفع بذلك عدد المشاريع المدعمة من طرف الصندوق إلى 57 بتكلفة إجمالية تبلغ 321 مليون درهم. وبهذا الخصوص، فقد نوه الشركاء الممولون، خلال اجتماع لجنة المفاوضات المغربية-الألمانية حول التعاون خلال شهر شتنبر 2006، بحيوية الصندوق وقرروا الاستمرار في دعمه. *تم وضع شباك خاص لحث صناع الفخار على تغيير الأفران التقليدية بأفران غازية أو كهربائية. *وضع شباك خاص لحث صناع معاصر الزيتون التقليدية على تقليص الملفوظات الملوثة. في إطار صندوق محاربة التلوث FODEP، أعطيت الأولوية إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية للاستفادة من تمويل الصندوق، والراغبة في الاستثمار في التقليص من التلوث الصناعي والمساهمة في المحافظة على البيئة.
دعم وإعطاء صبغة مؤسساتية دائمة لصندوق مكافحة التلوث الصناعي (FODEP).	في طور الإعداد.
خلق تكامل وتجانس بين صندوق مكافحة التلوث الصناعي والآليات الأخرى الموجودة (صندوق الحسن الثاني ، صندوق إعادة التأهيل الصناعي، مقتضيات ميثاق الاستثمار وقانون الماء).	مواجهة صعوبات في هذا المجال نظرا لعدم وجود دراسة في الموضوع.

• توصيات خاصة بالنقل

التوصيات	**أهم الإجراءات المتخذة**
تعبئة الإمكانيات المادية الضرورية لتنمية وتطوير شبكة السكك الحديدية.	* <u>قطاع التجهيز و النقل:</u> اعتبارا للإيجابيات التي يتميز بها النقل السككي على مستوى الحفاظ على البيئة و في سياق السعي الجاد لتنمية وتطوير شبكة السكك الحديدية ببلادنا، فقد تم التوصل إلى: ● تعبئة مصادر تمويل مشروع الخط السككي بين تاوريرت والناضور الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 2,25 مليار درهم ما بين 2004-2007، و قد انطلقت الأشغال المتعلقة ببناء هذا الخط خلال سنة 2004. ● انطلاق إنجاز سنة 2004 مشروع الربط السككي بميناء طنجة المتوسطي

	الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 3.662 مليار درهم ●الشروع في أشغال البنية التحتية المرتبطة بمشروع تثنية الخط السككي الرابط بين سيدي العايدي ومراكش و قد انطلقت أشغال الشطر الأول سيدي العايدي- سطات في 2005. ● تثنية الخط السككي الرابط بين نواصر و الجرف الأصفر. ● تثنية الخط السككي الرابط بين سيدي قاسم و فاس الذي يعتبر أخر شطر لتثنية الخط السككي الرابط بين الدار البيضاء و فاس.
تحسين جودة المحروقات.	*اتخاذ قرار لإزالة الرصاص من البنزين *الرفع من جودة الكازوال بشكل مهم بتخفيض نسبة الكبريت. *اتخاذ قرار لإزالة الكازوال PPM10.000 و تعويضه بالكازوال 50 PPM و قد تم إصدار القرار سنة 2003 في هذا الشأن. *دراسة بيئية في طور الإنجاز من طرف شركة سمير .SAMIR
تشجيع تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بقطاع النقل.	* <u>قطاع التجهيز و النقل:</u> إن وزارة التجهيز والنقل تعمل باستمرار على اتخاذ كل التدابير التي من شأنها تشجيع تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بقطاع النقل الطرقي. حيث تم الشروع في التطبيق الفعلي لمقتضيات القانون 16-99 القاضي بتحرير قطاع النقل الطرقي العمومي للبضائع، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من شهر مارس 2003 وذلك من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات الآتية: -المصادقة على النصوص التطبيقية للقانون 16-99، ويتعلق الأمر بالمرسوم الخاص بنقل البضائع عبر الطرق لحساب الغير أو للحساب الخاص، وبالقرار المرتبط بتطبيق هذا المرسوم وكذا بالقرار المتعلق بالعقد النموذجي للنقل؛ -المصادقة من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 18 دجنبر 2003، على القانون المتعلق بتحويل المكتب الوطني للنقل إلى شركة مجهولة الاسم تحمل اسم "الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية" -فتح السجلات الخاصة بمهن ناقل البضائع لحساب الغير والوكيل بالعمولة في نقل البضائع ومؤجر شاحنات نقل البضائع بمندوبيات النقل عبر مجموع التراب الوطني؛ -تنظيم حملات إعلامية لفائدة الناقلين للتعريف بمقتضيات ومزايا القانون السالف الذكر وبالأخص منها التطبيق الفعلي لمقتضيات المرسوم المتعلق بمراقبة الغازات المنبعثة من السيارات.
البحث عن الدعم المادي لتحسين قطاع النقل العام و تطوير وسائل النقل العمومية الأقل تلويثا (المترو و الترامواي).	* <u>قطاع التجهيز و النقل:</u> اعتبارا للإيجابيات التي يتميز بها النقل السككي على مستويات الحفاظ على البيئة وسلامة حركة النقل واقتصاد الطاقة، فقد أولت الوزارة اهتماما خاصا لهذا النوع من النقل. وهكذا، فقد عمل المكتب الوطني للسكك الحديدية، ابتداء من فاتح يوليوز2002، على تقديم منتوج جديد "البيضاوي" يتمثل في تأمين النقل في المدار الحضري لمدينة الدارالبيضاء. وترتكز هذه الخدمة على ربط محطات داخل الدارالبيضاء من خلال برمجة رحلات مكوكية منتظمة في الاتجاهين بواسطة 34 قطارا تضمن الراحة والأمن والسلامة والمحافظة على البيئة. كما تمت نفس العملية في القطارات الرابطة بين الرباط و سلا. وفي نفس الاتجاه، تم رصد الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية كمواصلة التثنية حتى مدينة فاس للخط الحديدي المتواجد على المحور السككي الدارالبيضاء- فاس واقتناء قطارات من طابقين من الطراز الحديث، وذلك لتأمين النقل في المدار الحضري لمدينة الدار البيضاء. كما سيتم في إطار مشروع إعادة تهيئة ضفتي واد أبي رقراق، إنجاز ترامواي (TRAMWAY) الذي سيحل مشكلة التنقل بين

	الرباط وسلا و الحد من التلوث.
وضع إجراءات ضريبية تحفيزية لتشجيع تجديد حضيرة السيارات بالمغرب.	تم تخصيص إعانة مالية لأصحاب الشاحنات لتحفيزهم على تجديد شاحناتهم.
تشجيع التعاون الدولي من أجل دعم إنجاز المشاريع البيئية.	في إطار تدعيم التعاون مع بعض البلدان الصديقة و الشقيقة في مجال البيئة والتنمية المستدامة، تم التوقيع على مجموعة من اتفاقيات التعاون في هذا المجال و كذا تمويل مجموعة من المشاريع من طرف بعض الدول والمنظمات الدولية.
اعتماد التوقيت المستمر لتخفيف التأثير البيئي الناتج عن وسائل النقل.	تم اعتماد التوقيت المستمر من طرف الإدارات العمومية و الشبه العمومية و كذا القطاع الخاص و ذلك سنة 2005. الهدف من هذا التوقيت هو الحد من التلوث و تحسين جودة الهواء و كذا حل مشكلة التنقل و الحد من حوادث السير خاصة بالمدن الكبرى.
التطبيق الفعلي لمرسوم 1998 حول تلوث السيارات.	*القيام بحملات تحسيسية لفائدة بعض مستعملي السيارات، بشراكة مع رجال الأمن والدرك. *تفعيل مرسوم 1998 حول التلوث الناتج عن السيارات في إطار اللجنة الوطنية التي أنشأت من طرف مؤسسة محمد السادس للبيئة، حيث تم القيام بعدة عمليات تحسيسية. * <u>قطاع التجهيز و النقل:</u> في إطار تفعيل مقتضيات المرسوم رقم 77.973.2 الصادر بتاريخ 29 رمضان 1418 (28 يناير1998) المتعلق بمراقبة الغازات المنبعثة من عوادم السيارات، فقد تم إلى غاية 3 مارس 2004 تجهيز 102 مركزا للفحص التقني، منها 37 سبق أن تم إغلاقها إلى غاية تجهيزها بالمعدات اللازمة لمراقبة انبعاث هذه الغازات، من بين 185 مركزا المشغلة حاليا. ولازالت 6 مراكز للفحص التقني مغلقة إلى حين تجهيزها بهذه المعدات.
تشجيع وإعادة النظر في عملية الفحص التقني للسيارات.	المشاركة في تكوين أطر مراكز الفحص بخصوص استعمال أجهزة قياس الملوثات المنبعثة من عوادم السيارات. * <u>قطاع التجهيز و النقل:</u> فقد تم اعتماد عدة مقتضيات ضمن مشروع قانون السير والجولان تهدف إلى إقرار حرفية قطاع الفحص التقني ببلادنا. كما تمت المصادقة من طرف مجلس الحكومة على مشروع مرسوم حول فرض إجراء الفحص التقني عند كل عملية تفويت ملكية العربات. وفيما يخص تأهيل مراكز الفحص التقني، فقد عملت الوزارة على: -تحيين دفتر التحملات المتعلق بفتح واستغلال مراكز الفحص التقني بهدف العمل على تجهيز هذه المراكز بمعدات المراقبة الحديثة التي من شأنها أن تساعد على الرفع من مستوى جودة المراقبة التقنية وكذا تحديث طرق المراقبة بإدخال التجهيزات المعلومياتية بداية من استقبال العربة موضوع الفحص التقني إلى نهاية هذه العملية؛ -إنجاز دليل للمراقبة لتوحيد عمليات الفحص التقني يبين جميع مراحل المراقبة؛ -إنجاز محضر للمراقبة يبين جميع النقط التي تمت مراقبتها والعون الذي أنجز هذه المراقبة. وبالنسبة لتقوية مراقبة مراكز الفحص التقني، فقد تم إعداد برنامج للمراقبة يشمل دورات مباغتة للتفتيش والمراقبة يقوم بها أعوان موفدين من المصالح المركزية للتأكد من مطابقة تجهيزات المراكز بدفتر التحملات وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين في مجال المراقبة التقنية للعربات. وفي إطار الخطة الاستراتيجية الاستعجالية المندمجة للسلامة الطرقية، تم خلال سنة 2004 اقتناء عربات مجهزة بمختلف معدات المراقبة التقنية،

	ستضطلع بعمليات المراقبة المضادة للعربات عبر المحاور الطرقية وبعد إجراء الفحص من طرف المراكز. -تحسين طرق الفحوصات التقنية للسيارات بما في ذلك السيارات التي يتجاوز عمرها أكثر من خمس سنوات.
وضع تخطيط طاقي في المجال الحضري.	*استعمال الحطب في الحمامات و الأفران. * يقوم مركز تنمية الطاقات المتجددة (CDER) بإدخال تقنيات جديدة وطاقات بديلة بالنسبة لتسخين الماء (مشروع تأهيل الطاقة ل 200 حمام بالمجال الحضري و القروي) * عبر البرنامج الشمسي الحراري (PROMASOL)، يقوم مركز تنمية الطاقات المتجددة بتشجيع استعمال الطاقة الشمسية في تسخين الماء و الذي سيمكن من إنشاء 50.000 مسخن ماء شمسي في السنة.
تشجيع استعمال أشكال الوقود النظيفة كالغاز الطبيعي والفيول ذا النسبة المنخفضة من الكبريت.	مشروع معايير بخصوص المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء في طور الدراسة. الشروع في دراسة تحويل محرك سيارات النقل الحضري العمومي لنظام الغاز البترول السائل GPL و كذا بنزين 350 الذي سيمكن من الحد من التلوث.
التدبير العقلاني للنفايات واستعمالها لتوليد الطاقة.	<u>* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة</u> : *القانون المتعلق بتدبير النفايات و التخلص منها (2006) و يهدف إلى دعم تخطيط و تدبير النفايات الصلبة على المستوى الوطني و الجهوي والمحلي. *بهدف استدراك التأخر الحاصل في مجال تدبير النفايات المنزلية والمماثلة و من اجل تعزيز تطبيق نصوص القانون 00-28 المتعلق بتدبير النفايات و التخلص منها و الذي يسعى إلى تأهيل هذا القطاع بغرض الحفاظ على صحة المواطنين و كذا الحفاظ على الموارد المائية والبيئة بصفة عامة، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة بتعاون مع وزارة الداخلية بإعداد البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية و المماثلة. هذا البرنامج الذي يمتد على فترة 15 سنة (2007-2021) يهدف بالأساس إلى : -التمكن من جمع النفايات المنزلية ونقلها بنسبة 90% في كل المدن والمراكز الحضرية (معدل هذه النسبة يقدر حاليا ب 70%) ؛ -إنشاء المطارح المراقبة لاستقبال النفايات المنزلية لفائدة كل المدن والمراكز الحضرية (100%)، أي إحداث حوالي 300 مطرحا مراقبا. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المطارح المراقبة الموجودة حاليا لا يتجاوز 4 (فاس، الصويرة، بركان و العرائش و وجدة) ؛ -إغلاق جميع المطارح الغير مراقبة الموجودة حاليا و إعادة تأهيلها ؛ -تنظيم وتنمية عملية الفرز و إعادة تدوير وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة من اجل الوصول إلى نسبة 20% على الأقل من الكمية المنتجة. *اتفاقية شراكة مع مجموعة وحدات صناعة الإسمنت التي تقوم بالتثمين الطاقي لبعض النفايات. *القيام بدراسة لإيجاد موقع للمركز الوطني للتخلص من النفايات الخطيرة *القيام بدراسات متعلقة بإمكانية إنجاز المركز الوطني لمعالجة النفايات الخطيرة و المطارح المراقبة بمدن العرائش، الحسيمة، تازة، برشيد وطنجة. *إنجاز تصاميم التطهير للنفايات الصلبة بمدن الداخلة، السمارة، بوجدور، طان طان و بني ملال. *تقييم وضعية تدبير النفايات الصلبة بالناظور و بركان و الحسيمة.

• **توصيات خاصة باستعمال الطاقة و تنمية الطاقات المتجددة**

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
ضرورة تقديم تحفيزات جبائية وضريبية في مجال استعمال التكنولوجيات النظيفة.	تخفيض الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للألواح الشمسية لتسخين المياه و ذلك سنة 2006 و برسم القانون المالي لسنة 2007، تم تخفيض الضريبة على القيمة المضافة من 20% إلى 14%.
ضرورة إنشاء شراكة بين القطاعات المتخصصة في مجال الخشب.	* وزارة الطاقة و المعادن: القيام بدراسة وتطور تقنيات مقتصدة لحطب الوقود وذلك بجانب الفاعلين في القطاع الغابوي
تشجيع الإستعمال للخشب مع تشديد الإجراءات القانونية للحد من الاستعمال العشوائي لخشب العرعار Thuya.	التقليص من استعمال خشب العرعار عن طريق استعمال أنواع أخرى في الصناعات التقليدية المعنية (الأرز،...)
دعم المخطط الإستراتيجي لتنمية الطاقات المتجددة و إدراجه في إطار المخطط الوطني للبيئة.	يضم المخطط الوطني للبيئة عدة أنشطة تتعلق بالطاقات المتجددة. *وزارة الطاقة و المعادن: تم إدماج تنمية الطاقات المتجددة ضمن محاور السياسة الطاقية الوطنية التي تراعي الجانب البيئي.
ضرورة إثراء تقنيات الطاقات المتجددة وإنعاشها في مجال إنتاج الكهرباء من القوة الكبرى.	*وزارة الطاقة و المعادن: استغلال حقول ريحية لتوليد الكهرباء بمحطة بالشمال تبلغ قوتها 50 مكواط و مشاريع وحدات أخرى بالصويرة وطنجة وطرفاية والداخلة .
تشجيع استعمال تقنيات الطاقات المتجددة في مختلف القطاعات كقطاع الصناعة التقليدية، والقطاعات المستهلكة لحطب الوقود، وقطاع التسخين، وإنتاج الكهرباء اللامركزية.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : * مشاركة وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة في الجوانب التحسيسية والتكوينية لبرامج الأمم المتحدة في ميدان استعمال تقنيات الطاقات المتجددة. * تنظيم لقاء إعلامي حول التفاعلات بين الطاقة والبيئة مع التركيز على استعمال الطاقات المتجددة لفائدة جميع المتدخلين في مجالات الطاقة والبيئة * إعداد مطويات متعلقة بالموضوع *مشروع نموذجي لتحسين جودة الهواء بالمركب الخزفي بمنطقة الولجة بسلا ، بتعاون مع الجمعية المهنية للفخارين بسلا. و يهدف هذا المشروع إلى استبدال الأفران العتيقة، المعتمدة على الخشب، بفرن غازي جماعي، وكذا إلى تحسين الظروف الصحية للعمال. *وزارة الطاقة و المعادن: اللجوء لتقنيات الكهربة اللامركزية عن طريق الطاقات المتجددة و استعمال الطاقات المتجددة لتسخين وضخ الماء وتجهيز حوالي مائة حمام بالسخانات المتطورة.
دعم وتقوية قدرات مركز تنمية الطاقات المتجددة.	تقوم وزارة الطاقة و المعادن بإعادة هيكلة المركز في إطار برنامج شامل لإصلاح قطاع الطاقة و إحداث المكتب الوطني للفعالية الطاقية و الطاقات المتجددة. و للإشارة، فإن النص الخاص بهذا المكتب في طور الإنجاز من طرف وزارة الطاقة و المعادن.
تشجيع استخدام الطاقات البديلة والمتجددة في العالم القروي.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : * تحسيس المقاولين الشباب المشرفين على دار الطاقة بالعالم القروي حول البيئة والتنمية * تنظيم جائزة الحسن الثاني للبيئة، وإحداث المركز الإعلامي للطاقات المتجددة والبيئة. *وزارة الطاقة و المعادن: نشر التقنيات الملائمة للتقليص من استهلاك

	حطب الوقود وإنعاش الطاقات البديلة من بينها غاز البوطان والطاقة الشمسية والريحية. و قد تم تخصيص نسبة 7% للطاقات المتجددة في البرنامج الوطني لكهربة العالم القروي.
القيام ببرامج التحسيس والإعلام والتكوين واتخاذ إجراءات تحفيزية وترتيبات تشريعية وقانونية ومؤسساتية للتحكم في استعمال الطاقة في القطاعات الأكثر استهلاكا.	تحسيس المرأة وأرباب الحمامات حول التخفيف من استعمال وقود الخشب واستبداله باستعمال طاقات متجددة *وزارة الطاقة و المعادن: تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية من طرف مركز تنمية الطاقات المتجددة . *إعداد ترتيبات قانونية و مؤسساتية جديدة في إطار إصلاح السياسة الطاقية منها مشروع القانون حول الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقية.

• توصيات خاصة بالإجراءات المتبعة للمحافظة على البيئة في مجال المعادن

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
ضرورة إنجاز دراسات لترميم المواقع المنجمية المجاورة للمناجم المغلقة.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: المساهمة في دراسة تأثير تلوث المناجم على البيئة والصحة، المنجزة من طرف وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة. *دراسة حول إعادة تأهيل المناطق المنجمية بالمغرب نموذج جرادة . * وزارة الطاقة و المعادن: إنجاز دراسة أولية همت خمس مواقع بمنطقة جرادة (منجم جرادة ، معمل معالجة الفحم بكنفودة)، منجم تويسيت، منجم سيدي بوبكر ومسابك الرصاص بوادي الحيمر ؛ إذ تم تحديد المواضيع الرئيسية من بينها المياه، السلامة، انجراف التربة، التشجير، معالجة أكوام الفحم المتبقية، التي يجب معالجتها بتفصيل عند القيام بالدراسات المعمقة الهادفة لاستصلاح الأماكن المتأثرة بالأنشطة المنجمية وشبه المنجمية
تخصيص موارد مالية لإنجاز دراسات وعمليات تجريبية نموذجية لإعادة تأهيل بعض المناطق المجاورة للمناجم المغلقة (حالة مناجم المغرب الشرقي ومناجم ملوية العليا).	* وزارة الطاقة و المعادن: إنجاز دراسة أولية لتقييم الحالة العامة للمحيط البيئي للمواقع المنجمية بمنطقة جرادة. - انطلاق دراسات بيئية في إطار مشروع المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد المائية بحوض ملوية (programme Life-PaysTiers) إذ سيتم التطرق إلى تقييم الحالة البيئية للمحيط الطبيعي لمناجم زايدة، ميبلادن وأحولي. *قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: قامت الوكالة بتمويل 6 مشاريع بجرادة تخص المجالات التالية: التكوين المهني لفائدة الشباب المعطل والماء الصالح للشرب والسقي والمجال التربوي . وسيستفيد من هذه المشاريع حوالي 1005 مستفيد.
خلق مؤسسة من أجل مراقبة المحافظة على البيئة في المواقع المنجمية.	* وزارة الطاقة و المعادن: أنجزت دراسة في إطار التعاون المغربي–الفرنسي التي اقترحت المكتب الوطني للهيدروكربورات والمناجم ONHYM كمؤسسة مؤهلة للقيام بدراسات تحديد المخاطر البيئية والإذايات ذات الصلة بالأنشطة المنجمية وشبه المنجمية والتي ستساعد إدارة المعادن على مراقبة المحافظة على البيئة في المواقع المنجمية. وسيتم تأهيل بعض مهندسي هذه المؤسسة للقيام بالدراسات المذكورة.

• توصيات خاصة بالإجراءات المتبعة للمحافظة على البيئة في مجال الصناعة التقليدية

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
خلق أنشطة جديدة في ميدان الصناعة التقليدية للحصول على مداخيل تحد من الضغط الممارس على بعض الموارد الطبيعية.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : تم عقد اتفاقية شراكة بين وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة و وزارة الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي، و من جهة أخرى تم تنظيم ورشة جهوية بمراكش-تانسيفت-الحوز حول التنمية المستدامة للصناعة التقليدية بالجهة " قطاع الخزف نموذجا"، بشراكة مع العديد من الفعاليات من أجل المساهمة في تنمية هذا القطاع مع الحد من التلوث الناتج عن أنشطة قطاع الخزف عبر إعداد برنامج عمل لاستعمال الأفرنة الغازية، هذه الورشة اختتمت بالتوقيع على اتفاقية شراكة مع العديد من الفعاليات بجهة مراكش-تانسيفت-الحوز

• توصيات خاصة بالتغيرات المناخية

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
ضرورة إشراك المزيد من القطاعات الوزارية في اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية مع تنشيط أعمال هذه اللجنة و تقويتها و إعطاءها صلاحيات أوسع.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة :تم تدعيم اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية بالمغرب حيث أنها تضم حاليا جميع القطاعات الوزارية و تتمتع بصلاحيات مهمة.
تنمية القدرات الوطنية في مجال التغيرات المناخية، خاصة في مجال مراقبة آثار التغيرات المناخية على القطاعات الحيوية.	في إطار مشروع تقوية القدرات الوطنية في مجال التغيرات المناخية في بلدان المغرب العربي و مشروع إعداد الوثيقة الوطنية، تم إنجاز عدة دراسات لتقييم التأثير السلبي للتغيرات المناخية على الموارد المائية وعلى الفلاحة والبيئة و القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية. أما في مجال الطاقة فقد تم اقتراح بعض الاختيارات للتقليص من انبعاثات الغازات الدفيئة.
التدعيم المؤسساتي في مجال الإعلام والتواصل في ميدان التغيرات المناخية والتنمية المستدامة والطاقات المستدامة.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: إحداث مركز الإعلام حول الطاقات المستدامة و البيئة، من بين أهدافه تحسيس الفاعلين الوطنيين حول التغيرات المناخية و التنمية المستدامة. *تنظيم عدة لقاءات وورشات حول التغيرات المناخية.
تقوية شبكة المراقبة المنهجية للمناخ.	تتوفر مديرية الأرصاد الجوية على شبكة متطورة للمراقبة المنهجية للمناخ.
تدعيم التفاعل بين اتفاقيات الإطار الثلاث للأمم المتحدة الخاصة بالتغيرات المناخية، التنوع البيولوجي ومحاربة التصحر.	* إنشاء مركز تبادل المعلومات الذي يخص التنوع البيولوجي و المعاهدات أو الاتفاقيات الثلاث و المقاربة بينهما. * تم تنظيم ورشة من طرف معهد الطاقة و البيئة للفرونكوفونية بتعاون مع قطاع البيئة و ذلك لتدارس أوجه التفاعل بين الاتفاقيات الإطار الثلاث لريو. *تم إنجاز مشروع " التقييم الذاتي للقدرات في مجال تطبيق معاهدات ريو" الذي عمل على إعداد إستراتيجية للتنسيق بين المنسقين الوطنيين لمعاهدات التنوع البيولوجي و التصحر و التغيرات المناخية.
تشجيع واستعمال التكنولوجيات النظيفة من أجل الحد من التلوث وانبعاث الغازات الدفيئة عبر استخدام التمويلات الدولية كآلية التنمية النظيفة.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : *تحقيق مشاريع قابلة للتمويل في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة MDP (دراسة ADS المغرب) *غلاف مالي لمشاريع وطنية في مجالات فعالية الطاقة و الطاقات المتجددة و تدبير النفايات التي يمكنها الحد من الإنبعاثات الوطنية في مجال ميكانيزمات التنمية النظيفة MDP

	*تنظيم معرض سنوي حول تكنولوجيات البيئة "انفيرو ماروك -Enviro Maroc " بدعم من طرف التعاون الألماني للتعريف بهذه التكنولوجيات. و في إطار تقوية قدرات التدبير البيئي لدى المقاولة وتشجيع التكنولوجيات النظيفة ، تم تنظيم مجموعة من الورشات واجتماعات الخبراء في إطار الشراكة مع المركز المغربي للإنتاج النظيف" CMPP"ومركز الأنشطة الجهوية للإنتاج النظيف ببرشلونة CAR/PP وكذا في إطار التعاون العربي أو بدعم من طرف التعاون التقني الألماني " GTZ". كما ساهمت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة في دراسة طرق الكشف البيئي لتقليص المقذوفات الصناعية على صعيد قطاعي النسيج والصناعة الغذائية (مراكز الحليب) بالمغرب، والتي تم إنجازها من طرف المركز الجهوي للإنتاج النظيف ببرشلونة، وبتنسيق مع المراكز التقنية لهذين القطاعين بالمغرب خلال سنة 2002.
	كما شارك في تحيين الدراسة المتعلقة بوضع الإنتاج الصناعي النظيف بحوض البحر الأبيض المتوسط خلال سنة 2002. *قطاع الصناعة و التجارة: تطبيق مقتضيات بروتوكول منتريال حول الغازات المستنفدة لطبقة الأوزون. وخاصة تحويل المقاولات الصناعية التي تستعمل هذه الغازات (التبريد الصناعي، صناعة الإسفنج ..)

• توصيات خاصة بالبحث العلمي

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الوطنية في مجال البحث العلمي، خصوصا ما يتعلق بالحد من التلوث والمحافظة على البيئة.	إدراج هذه الحاجيات في برنامج العمل الوطني للبيئة.
تنمية الشراكة و التعاون بين قطاع البحث العلمي والجماعات المحلية والقطاعات الوزارية والقطاع الخاص لتفعيل البحث العلمي في ميدان البيئة وذلك حسب خصوصيات كل جهة بالمغرب.	*تفعيل عمل اللجنة المختصة بالتنوع البيولوجي من طرف الباحثين والقطاعات الوزارية المختصة * خلق شبكة جهوية للخبراء في مجال البيئة على مستوى الدار لبيضاء كخطوة أولى في أفق نشر التجربة على مستوى الجهات المتبقية
العمل على إدماج البحث العلمي كأحد مكونات أساسية لبرنامج العمل البيئي نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه هذا البحث في دراسة وتحليل المشاكل البيئية وإيجاد الحلول الملائمة أخذا بعين الاعتبار الأولويات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	يعتبر البحث العلمي إحدى الركائز الضرورية للتغلب على الإشكالية البيئية و ذلك بوضع حلول علمية و عملية لهذه الإشكالية. و لكي تساهم وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة في دعم و إرشاد البحث العلمي في ميدان البيئة، فقد سطر برنامج عمل يتضمن جردا لنتائج البحوث في هذا الميدان و ذلك بغية وضع بنك للمعلومات حول نتائج البحث العلمي والباحثين في مجال البيئة و كذا جمع و تحيين برامج البحث في هذا المجال على الصعيد الوطني .
إبلاغ توصيات المجلس الوطني للبيئة للجنة الوزارية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية من أجل أخذها بعين الاعتبار، وإبلاغ	تتم موافاة قطاع البحث العلمي بالتقارير النهائية لكل دورات المجلس و كذا التوصيات المنبثقة عنها.

توصيات هذه الأخيرة للمجلس الوطني للبيئة.	
تقوية التعاون بين القطاعات ومؤسسات البحث العلمي.	وضع اتفاقية إطار للتعاون مع مؤسسات البحث العلمي ووزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة. أما عن تقوية التعاون بين القطاعات ومؤسسة البحث العلمي للصيد البحري؛ فيمكن القول أن أسلوب الشراكة في هذا المجال يعد اللبنة الأولى لرصد الإمكانات المتوفرة وطرق تسخيرها من أجل استغلال أفضل للمجالات البحرية .
تقوية القدرات في ميدان البحث العلمي.	* القيام بجرد وطني للقدرات و الخبرات الوطنية في مجال البيئة * تنظيم ورشات عمل بكل من جهتي مراكش- الحوز-تانسيفت و الدار البيضاء الكبرى لصالح الخبراء الجهويين *قطاع الصيد البحري: يعد هذا المحور أداة أساسية لبرمجة أية استراتيجية في المجال البحري . وقد عملت الوزارة على تدعيم الوسائل المتوفرة لدى معهد البحث العلمي للصيد البحري وكذا تعزيز تواجد قدراته على الصعيد المحلي. وتعتبر شبكة مراقبة جودة المياه البحرية، المنتشرة عبر محطاتها ببحر الأبيض المتوسط والأطلسي، أداة ميدانية تساهم في بلورة الأساليب والخطط القياسية من أجل تدخل عقلاني عند الحاجة.
تتمين نتائج مختلف الأبحاث العلمية لتحسين جودة البيئة وضمان التدبير المستدام للثروات الطبيعية.	اقتراح دراسة لتقييم البحوث العلمية المنجزة في ميدان البيئة على صعيد المؤسسات الوطنية قصد تتمينها وتحديد مواضيع جديدة للبحث العلمي في الميادين التي يوجد بها خصاص في هذا الشأن
الحث على القيام بأبحاث جديدة للبحث العلمي تأخذ بعين الاعتبار الأوليات الوطنية ذات الصلة بميدان البيئة.	
تقوية الشراكة في ميدان البحث العلمي مع الفاعلين الاقتصاديين في إطار التنمية المستدامة.	*تم وضع الخطوط التوجيهية للشراكة بين وزارة إعداد التراب الوطني والماء و البيئة و المؤسسات المختصة بالإضافة إلى تأطير البحث العلمي ودعم مشاريع البحث في ميدان البيئة . *اتفاقية شراكة مع جامعة ابن طفيل بالقنيطرة في مجال البحث العلمي المرتبط بمجال البيئة و التنمية المستدامة بجهة الغرب- شرا ردة- بني احسن. *عقد اتفاقيات شراكة مع جامعة مولاي إسماعيل بمكناس و جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، كما توجد مشاريع اتفاقيات أخرى قيد الدراسة

• توصيات خاصة بالتنمية الصناعية المستدامة و التدبير البيئي

التوصيات	**أهم الإجراءات المتخذة**
تخفيف الضرائب للمقاولات التي تتجه نحو تعديل وسائل الإنتاج للمحافظة على البيئة.	

الإسراع إلى تطبيق المعايير والمواصفات البيئية وفرض تطبيقها في الميدان الصناعي.	*قطاع الصناعة و التجارة: المشاركة في أعمال لجنة المقاييس والمعايير التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة والعمل على إشراك القطاع الخاص في اجتماعات هذه اللجنة

• توصيات أخرى

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تفعيل دور المجالس الجهوية للبيئة بتعاون مع الفاعلين الجهويين والمحليين في ميدان البيئة.	
اعتبار النظام الوطني للشهادة بالمطابقة والمواصفات المتعلقة بالبيئة من المكتسبات الوطنية.	
تفعيل اللجان التقنية المكلفة بإعداد المواصفات في مجال جودة الماء والهواء وذلك لتوفير المراجع التقنية الضرورية لتطبيق القوانين المتعلقة بهذا المجال.	
إعطاء جميع الإمكانيات المادية للمراصد الجهوية للبيئة.	
وضع آجال محددة ومعايير لتقييم سير وإنجاز برنامج العمل الوطني البيئي.	في طور التحيين

اللجنة الثالثة : توصيات لجنة حماية الطبيعة والموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث الطبيعية

• **التوصيات العامة**

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
توصي اللجنة بتتميم المرسوم المتعلق بتنظيم المجلس الوطني للبيئة قصد إدراج ممثلي المجالس الجهوية كأعضاء رسميين في هذا المجلس وذلك اعتبارا لما يلي: *الاختصاصات الذي خولها القانون رقم 96/47 المنظم للجهات لهذه المجالس في مجال حماية البيئة وإعداد التراب. *الدور المنوط بالجهات كإطار للتحاور والتكامل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين على المستوى الجهوي. *الانعكاسات على مستوى التراب الجهوي لمختلف النصوص التي تتخذ على المستوى الوطني.	في إطار تحيين المرسوم المنظم للمجلس الوطني للبيئة ستعطى تمثيلية لممثلي المجالس الجهوية لتدعيم التشاور و المشاركة لمختلف الجهات.

• **توصيات تقرير الحالة البيئية بالمغرب**

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
إحداث أنظمة تتبع للحالة البيئية ملائمة في إطار توزيع المهام بين مختلف المتدخلين عبر إنشاء شبكات مراقبة متكاملة ومتجانسة (الهواء،الماء،التربة،الساحل،..).هذه الشبكات سيكون هدفها الأساسي إغناء قاعدة معلومات جماعية حسب مقاسات وآجال محددة.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: تم إحداث شبكة وطنية لمراقبة جودة الهواء تضم محطات مراقبة تابثة و متنقلة في عدد من المدن الكبرى (الرباط و الدار لبيضاء ...) كما تم إحداث شبكة لمراقبة جودة الشواطئ في إطار من التكامل بين وزارة التجهيز ووزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة و تصدر تقريرا سنويا. و تتوفر وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة على شبكة لمراقبة جودة المياه. *قطاع الصيد البحري: : تتوفر الوزارة على محطات مختلفة مهمتها تقييم الوضع البحري بدراستها للعينات التي تأخذها بصورة منتظمة. وتعتبر هذه الشبكة من الأدوات الفاعلة التي يمكنها أن تعطي فكرة عن حالة المياه البحرية

	وعن درجة سلامتها أو تلوثها . *وزارة الصحة: - إنجاز أنظمة لتتبع حالة صحة البيئة بجهة فاس بولمان . -المشاركة في اللجنة الوطنية لمؤشرات التنمية المستدامة . -إنجاز دراسة حول تأثير تلوث الهواء على الأطفال المصابين بالربو بتعاون مع وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة. * إدارة الدفاع الوطني : وفي مجال حماية البيئة الطبيعية والموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث الطبيعية، تقوم فرق الدرك الملكي التابعة لهذه المصلحة بمراقبة زحف الجراد ومنع تسربه إلى التراب الوطني، كما تقوم بدور هام في حماية الغابات وذلك بمنع قطع الأشجار والوقاية من الحرائق بجميع أنواعها وفي مجال الصيد البري والبحري فإنها تقوم بمراقبة ومنع الصيد في الأوقات غير المسموح بها. و تجدر الإشارة إلى أن نسبة المخالفات المتعلقة بالمحافظة على البيئة قد انخفضت من 8759 سنة 2002 إلى 6758 في سنة 2003، وذلك راجع إلى توعية وزجر المخالفين.
إثراء التقرير الوطني للبيئة بتقارير جهوية ومحلية ستسند لمفتشيات إعداد التراب الوطني والإسكان والبيئة والمراصد الجهوية والمحلية للبيئة على التوالي في إطار سياسة اللاتمركز لمهام الإدارة المركزية.	تم إحداث نظام معلومات جغرافي في عدد من المفتشيات الجهوية للوزارة، وتعمل المفتشيات على توفير المعطيات الضرورية لإغناء التقرير الوطني حول البيئة.
إعطاء صبغة مؤسساتية للجنة الوطنية لمؤشرات التنمية المستدامة التي تم إحداثها في إطار المشروع الوطني لمؤشرات التنمية المستدامة ، الذي يهدف إلى تحديد مؤشرات وطنية نوعية ستساهم في تحيين التقرير الوطني للبيئة.	هناك عدة لجان وطنية هامة تتطلب إعطائها الصبغة المؤسساتية، و بالتالي يتم النظر إلى هذه التوصية في إطار شمولي يهم جميع هذه اللجن .

• توصيات استراتيجية تدبير مستدام للموارد الغابوية

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تعويض حطب الطاقة بالوسط القروي بالطاقات المتجددة وتعميم استعمال الغاز الطبيعي.	*هناك عدة أنشطة و مشاريع تقوم بها القطاعات المعنية لتعويض حطب الطاقة بالطاقات المتجددة و كذلك عدد من الجمعيات. *مشروع نموذجي لتحسين جودة الهواء بالمركب الخزفي بمنطقة الولجة بسلا ، بتعاون مع الجمعية المهنية للفخارين بسلا. و يهدف هذا المشروع إلى استبدال الأفران العتيقة، المعتمدة على الخشب، بفرن غازي جماعي، وكذا إلى تحسين الظروف الصحية للعمال. * قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: قامت الوكالة بالمصادقة على تمويل مشروع نموذجي يهدف إلى تعميم استعمال القنينات الغازية بإقليم تازة.

الاستبدال التدريجي للنظام الرعوي للماشية إلى نظام مكثف بإعطاء تسهيلات للتمويل، ولعمليات الدعم وللتأطير التقني.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : هناك حالة قيد التجربة بإقليم جرادة في إطار المشاريع النموذجية التجريبية لصندوق التضامن الأولوي FSP .
تنويع الأنشطة ومصادر الدخل لسكان المناطق الجبلية (السياحة الجبلية، الصناعة التقليدية).	*تعتمد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على حل الإشكالية الاجتماعية في المغرب التي تتجلى في كون فئات ومناطق عريضة تعيش ظروفا صعبة وتعاني من حالات فقر وتهميش. و تقوم كذلك بإعادة التـأهيل الاجتماعي و ذلك باستئصال آفة الفقر والبؤس، التي تقف عقبة في وجه استثمار المواطن المغربي لمؤهلاته الذاتية، وتحول دون إسهامه واندماجه الكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فيما يخص العالم القروي، استهدفت هذه المبادرة، في المرحلة الأولى لانطلاقهـا، التأهيل الاجتماعي، لـ360 من الجماعات الأشد خصاصة في العالم القروي. *عدة مشاريع تم انجازها من طرف القطاعات المعنية و الجمعيات التنموية. * وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: دراسة تنمية وتهيئة الأطلس المتوسط تقوم برفع مستوى عيش ساكنة هذا المجال. * قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: في إطار تنويع مصادر دخل ساكنة العالم القروي، صادقت الوكالة على تمويل 68 مشروعا للسقي و63 مشروعا خاصا بدعم الأنشطة الفلاحية الصغرى ودعم مشاريع الصناعة التقليدية وذلك لفائدة الفئات الفقيرة والهشة ومشروعين للسياحة القروية. كما مولت الوكالة مع شركائها برنامجا حول السياحة القروية بتارودانت، وهي في طور الإنجاز.
إحداث مؤسسة نظام التضامن بين السهول وأعالي الجبال عبر إعادة استثمار بعض الموارد الجبائية بالمناطق الجبلية.	
بلورة قانون الاستثمار الغابوي على غرار قانون الاستثمار في الفلاحة والسياحة.	
خلق إطار وطني لتنسيق مخططات تدبير المحميات الوطنية للمحيطات الحيوية (محمية أركان ومحمية واحات الجنوب المغربي) .	يتم التنسيق في إطار اللجنة الوطنية للمحميات و كذلك اللجنة الوطنية لليونسكو.
دعم الإشراك الفعلي للسكان المحليين في تنمية وحماية الموارد الطبيعية عبر حملات تحسيسية مع تنويع الأنشطة ومصادر الدخل وإنعاش دور المجتمع المدني في البرامج المحلية.	* تعتمد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على حل الإشكالية الاجتماعية في المغرب و ذلك بتحسين ظروف عيش السكان و تزويدهم بالمرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الضرورية و الحد من معضلات الأمية والبطالة و خلق فرص الشغل والأنشطة و مصادرا لدخل. و تقوم كذلك هذه المبادرة بإعادة التـأهيل الاجتماعي و ذلك باستئصال آفة الفقر والبؤس، التي تقف عقبة في وجه استثمار المواطن المغربي لمؤهلاته الذاتية، وتحول دون إسهامه واندماجه الكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. أما على المدى البعيد، فإنها تستهدف الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية للبلاد إلى مستوى البلدان المتقدمة.

	* إشراك السكان في حماية المنتزهات الوطنية و المحميات. * إشراك السكان في مشاريع حماية الموارد الطبيعية. * قام المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، في إطار برنامج شراكاته ودعمه للجمعيات، بما يلي : -المساهمة مع وزارة التربية الوطنية في إصدار الطبعة الثانية من المدعمات البداغوجية الخاصة بالبيئة والموزعة على كافة المدارس بالمملكة؛ -المساهمة في إطار ما تقوم به مؤسسة محمد الخامس للتضامن، بمشروعين لتزويد ساكنة إقليمي وجدة وورزازات بالماء الصالح للشرب . -تأمين نقل وتوزيع الهبات الممنوحة لـ 25000 تلميذ في المناطق الجبلية، ضمن عملية "سنابل" التي نفذتها المؤسسة، والتي يساهم فيها المكتب بغلاف 3 ملايين درهم للفترة 2005-2007 . -التنسيق مع وزارة الصحة في إطار عملية مكافحة داء الرمد بتنظيم حملات للتوعية في مجالات الوقاية والتزويد بالماء الصالح الشروب، إضافة إلى مكافحة النقص في مادة اليود بتعاون مع اليونسيف؛ -شراكة مع مؤسسة زاكورة لمحاربة الأمية سيستفيد منها حوالي 400 شخص. كما ساهم المكتب الوطني للماء الصالح للشرب في دعم نشاط الجمعيات العاملة في مجالات التنمية المحلية والاجتماعية وحماية البيئة بمبلغ 1,5 مليون درهم لفائدة 47 عملية.

• توصيات محاربة التصحر

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تكثيف الجهود وتعبئة جميع الإمكانيات لمحاربة التصحر بكل أبعاده المرتبطة بمحاربة الفقر، والمحافظة على الموارد الطبيعية.	إعطاء الانطلاقة لدراسة بحوض سوس قصد وضع نظام معلومات جغرافي SIG لتشخيص إشكالية التصحر بالمنطقة و كذا مساعدة المسؤولين المحليين على اتخاذ القرارات المناسبة في هذا المجال
اعتماد برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر كإطار إستراتيجي وطني لمقاومة التصحر وذلك عبر تفعيل وتعميم مبادئ الاندماج واللامركزية والتشارك.	* تمت المصادقة على برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر *إعداد برنامج عمل نموذجي لمحاربة التصحر بحوض سوس : تحليل صور فضائية و تقديم النتائج على شاكلة نظام المعلومات الجغرافية SIG. * قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: تقوم الوكالة بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الفلاحة ووكالة تنمية أقاليم وعمالات شمال المملكة بإنجاز برنامج دعم مخطط العمل الوطني لمكافحة التصحر وأثار الجفاف (سابان). ويهدف هذا البرنامج إلى التنسيق بين الفاعلين في مجال محاربة التصحر والقيام بدراسات وخبرات وتعيين منشطين في مجموعة من الأقاليم الأكثر تعرضا لهذه الظاهرة قصد التحسيس بخطورة الظاهرة ومساعدتهم في إنجاز مشاريع ترتبط بالموضوع .
العمل على الرفع من الموارد المالية المخصصة لمحاربة التصحر مع تبني آليات تمويلية تتلاءم ومتطلبات المقاربة التشاركية واللامركزية.	

الاستفادة من جميع أشكال التكامل والتفاعل بين مختلف البرامج المنجزة في إطار الاتفاقيات الدولية المنبثقة عن مؤتمر ريو والمرتبطة بالتنمية المستدامة (اتفاقيات التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي).	*إنشاء مركز تبادل المعلومات الذي يخص التنوع البيولوجي و المعاهدات أو الاتفاقيات الثلاث و المقاربة بينهما. *تم تنظيم ورشة من طرف معهد الطاقة و البيئة للفرونكوفونية (Institut de l'Energie pour la Francophonie) بتعاون مع قطاع البيئة و ذلك لتدارس أوجه التكامل بين الاتفاقيات الإطار الثلاث لريو دوجانيرو. *تم إنجاز التقييم الذاتي لتدعيم القدرات في مجال البيئة و الذي وضع إستراتيجية للتكامل و التنسيق بين البرامج الخاصة باتفاقيات ريو دوجانيرو.
دعم قدرات البحث على الصعيد الوطني في ميدان مقاومة التصحر وتقوية نظم تقييم ومتابعة التصحر وآثار البرامج المنجزة.	* قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: قامت الوكالة بإنجاز ثلاث ورشات للاستشارة حول موضوع التصحر بكل من طانطان والراشيدية وبولمان(أبريل 2003) كما قامت بتوظيف ثلاث منشطين بهذه الأقاليم . وتدرس حاليا مجموعة من المشاريع المقترحة وستمول 15 مشروعا يهدف إلى محاربة التصحر وحماية الموارد الطبيعية بشكل مباشر.

• توصيات المحافظة على المناطق الجبلية وتنميتها.

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تنظيم حملات تحسيسية بالنسبة لمختلف المتدخلين خلال السنة العالمية للمناطق الجبلية.	تنظيم يوم إعلامي بمناسبة اليوم العربي للبيئة حول البيئة والسياحة
سن قانون خاص بالمحافظة على المناطق الجبلية وتنميتها وذلك لتحديد المناطق الجبلية بصفة قانونية والعمل على اندماج التدخلات القطاعية واتخاذ إجراءات تحفيزية لتثمين الموارد الجبلية وكذا إنشاء آليات لتشجيع التشارك والاستشارة مع تحديد المسؤوليات بالنسبة لجميع المتدخلين.	*القيام بدراسة من طرف منظمة التغذية و الزراعة ووزارة الفلاحة قصد دراسة ضرورة سن هذا القانون و كذا الإجراءات التي يجب اتخاذها *إعداد قانون يتعلق بحماية الجبل من طرف وزارة الفلاحة.
إحداث مؤسسات على نمط وكالات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولجن خاصة بالمجالات الجبلية لتسهيل التنسيق والمساهمة في التهيئة المندمجة لهذه المجالات حسب مؤهلاتها وحسب الاحتياجات الحقيقية للسكان دون إغفال المحافظة على الموارد الطبيعية.	* اتفاقية شراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى إدماج البعد البيئي في مشاريع و برامج التنمية الاجتماعية و ذلك بغية تحقيق التنمية المستدامة.
تهيئي برنامج وطني للتدخل بالمناطق الجبلية ومخططات توجيهية لكل مجال جبلي.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: رغم أن المغرب يتوفر على مؤهلات هامة في مجال السياحة الإيكولوجية الجبلية، فإنها تظل غير مستغلة بشكل كاف و عقلاني. و للمساهمة في مواجهة هذه الإشكالية شرعت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة في إعداد ورقة أولية حول السياحة الايكولوجية بالمغرب (الوضعية الحالية، المؤهلات الوطنية، المشاكل و الاكراهات و بعض المقترحات لتنمية هذا القطاع) في أفق إنجاز دراسة شاملة في الموضوع بإشراك الوزارات المعنية بهذا الميدان.

	كما قامت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة بالشروع في إعداد إستراتيجية لتهيئة و تنمية الأطلس المتوسط.

• توصيات التدبير المندمج للموارد المائية بالمغرب

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تدعيم وتدبير العرض الهادف إلى تعبئة موارد المياه المتجددة وغير المعبأة لتأمين حاجيات البلد من الماء.	* <u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:</u> * تم إعداد المخطط الوطني للماء و الذي من أهدافه تعبئة الموارد المائية المتجددة و الغير معبأة. *تم تنظيم عدة لقاءات في إطار " الحوار الوطني حول الماء" تهم سياسة جديدة لتدبير الموارد المائية. * مشروع ديمومة الموارد المائية بالمغرب، الممول من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة والذي يهدف إلى تشجيع مشاركة المجتمع المدني و المتدخلين الرئيسيين في تدبير الموارد المائية والمساهمة في تحسين التدبير المندمج و الدائم لهذه الموارد من خلال إنجاز ثلاث مشاريع : -مشروع معالجة و إعادة استعمال المياه العادمة بجماعة آدراركة بأكادير حيث يتم استغلال المياه المعالجة في النشاط الفلاحي. -مشروع الحد من انجراف التربة في حوض النخلة بتطوان الذي عرف نجاحا هاما حيث تقرر تمديده ليشمل الحوض بأكمله. -مشروع الوقاية والحد من مخلفات الكروم الناجم عن المدابغ الموجودة بالحي الصناعي بالدكارات بفاس * إنهاء الأشغال المتعلقة ببناء تسعة سدود هي : سد آيت مسعود بإقليم بني ملال و سد درع لكراكرة بإقليم آسفي و سد بوبكرة بإقليم خريبكة وسد بعج بإقليم الناظور و سد أحمد العروسي بإقليم السمارة و سد المختار السوسي بإقليم اشتوكة أيت باها وسد سيدي سعيد بإقليم خنيفرة وسد الراوز بإقليم تطوان و سد اكزولان بإقليم الصويرة و سد سيدي محمد بن عبد الله (تعلية) من أجل تدعيم تزويد المنطقة الساحلية الرباط-الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب و سد النخلية بإقليم الخميسات. * متابعة الأشغال بثلاثة سدود : سد ويركان بإقليم الحوز و سد تغيشت بإقليم طاطا وسد تويزكي الرمز بإقليم أسا الزاك * انطلاق الأشغال بسد تطيوين بإقليم خنيفرة لتدعيم الري بملوية الوسطى وإنتاج الكهرباء. هذه السدود ستمكن من تزويد ساكنة هذه المناطق بالماء الصالح للشرب وسد حاجيات الماشية من الماء و سقي الأراضي الفلاحية ، وكذا إنتاج الطاقة الهيدرو كهربائية؛ * تم الشروع في إنجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل و تصفية المياه العادمة بشراكة مع وزارة الداخلية في غضون2005 وتتلخص أهداف هذا البرنامج فيما يلي: الوصول إلى نسبة تفوق 80% بالنسبة للربط العام بشبكة التطهير في الوسط الحضري ؛ وتقليص نسبة التلوث بنسبة 60% على الأقل وذلك طبقا للأهداف المسطرة في إطار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة.
تنمية وتدبير الطلب في ميدان	* <u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة</u> : أهم المنجزات في هذا

الماء من أجل تثمين الموارد المائية المعبأة وتفادي ضياع الماء وتدهور البيئة.	الإطار، تمثلت في مساهمة وكالة الحوض المائي لسوس ماسة في تمويل مشاريع الاقتصاد في الماء بهذا الحوض. و من أهم ما أنجز في هذا الميدان أو اتخذ التزام بشأنه، نذكر: -وضع التجهيزات للسقي الموضعي لصالح جمعيات مستعملي مياه السقي: السعادة (500هكتار)، تاغفرت (350هكتار)، مصمودة و حسنية بإقليم تارودانت؛ -دراسة لتحويل السقي الجادبي إلى السقي الموضعي لصالح جمعية مستعملي مياه السقي لعين الخنافر بإقليم تارودانت ؛ -إعداد برنامج أولي يتم تنفيذه من 2006 إلى 2012 يهدف إلى تحويل السقي الجادبي إلى السقي الموضعي بحوض سوس ماسة على امتداد مساحة تقدر ب 30.000 هكتار. و تبلغ مساهمة وكالة الحوض المائي في تمويل هذا المشروع ب 180 مليون درهم. كما تم في إطار تدبير الطلب على الماء الشروع في إعداد برنامج هام للاقتصاد في استعمال مياه الري بحوض أم الربيع، بتنسيق مع وزارة الفلاحة وبمساعدة البنك الدولي. ومن المنتظر أن ينجز هذا البرنامج خلال ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2008. *<u>قطاع الصناعة و التجارة</u>: مشروع التدبير العقلاني للماء في المجال الصناعي (في طور الإنجاز)
حماية البيئة الطبيعية بوضع ميكانيزمات مالية وقانونية تساهم في تنشيط الحماية والمحافظة على الموارد المائية وكذا وضع إطار مؤسساتي حديث من شأنه أن يقنن إعداد وإنجاز مخططات عمل للتقليص من الآثار السلبية وتمكين السكان المتضررين من المحافظة على مداخلهم.	* <u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:</u> * قانون الماء 10 – 95 يتضمن عدة مقتضيات من شأنها أن تحافظ على الموارد المائية بفضل ميكانيزمات التحفيز والتشاور في إطار المجلس الأعلى للماء والمناخ ووكالات الأحواض المائية ولجن العمالات والأقاليم للماء. * المخطط الوطني للماء : عرفت فترة 2002-2006 الانتهاء من إعداد مشروع المخطط الوطني للماء، الذي انطلق سنة 2000. ويشكل هذا المخطط الإطار الأمثل لبلورة مقاربة جديدة في ميدان التدبير المندمج للموارد المائية، تتسم بالفعالية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي والاستدامة البيئية. ومن جهة أخرى، يوجد في طور الإنجاز تحيين التصاميم المديرية للتهيئة المندمجة للموارد المائية على مستوى (PDAIRE) الأحواض المائية لسبو، اللوكوس، ملوية، أم الربيع، أبي رقراق، سوس ماسة وتانسيفت. *الحوار الوطني حول الماء : أبرزت دراسة المخطط الوطني للماء أن أكبر هوامش التقدم في مجال تدبير الماء توجد في "حكامة الماء" إذ أن مشاكل الماء بالمغرب أصبحت تنحصر بالأساس في مشكل تدبير واقتصاد الماء. وتوصي هذه الدراسة بتعديل سياسة الماء وتحويلها من تدبير مرتكز على العرض قوامه إنجاز السدود ومنشآت نقل الماء إلى تحسين جودة التدبير باللجوء إلى الاقتصاد في استعمال المياه المعبئة والمحافظة على مواردنا المائية من التلوث وإعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها وتحلية ماء البحر. و يتطلب تنفيذ هذا التحول، الانخراط الكامل لجميع الفاعلين لضمان الأمن المائي و الغدائي لبلادنا، و هو شرط أساسي لمواصلة جهود التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و نظرا لأهمية هذا التحول، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة بإعطاء انطلاقة الحوار الوطني حول الماء يوم 29 نونبر 2006 تليها عدة لقاءات في هذا الشأن على المستوى الجهوي.

	وبموازاة مع إنجاز هذا الحوار على المستوى الجهوي، ستنظم ورشات عمل تتناول بعض المواضيع الأساسية تتعلق بتدبير الموارد الجوفية، تحلية ماء البحر، آثار التغيرات المناخية على الموارد المائية ومسألة التمويل.
دعم مشاركة القطاع الخاص ومستعملي الماء في تدبير الموارد المائية وتمويل البنيات التحتية المتعلقة بالماء.	* تم التفويض لبعض الشركات كأمنديس و ليديك و ريضال * قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: قامت الوكالة بتمويل 81 مشروعا للماء الصالح للشرب والتطهير السائل، ستنجز مباشرة من طرف المستعملين عن طريق جمعيات غير حكومية .
دعم برنامج استكشاف الطبقات المائية العميقة وخاصة بالمناطق التي تعرف خصاصا في الموارد المائية .	في إطار الحوار الوطني حول الماء ستنظم عدة ورشات عمل تتناول تدبير الموارد المائية الجوفية
اتخاذ التدابير الضرورية لإدماج تدبير الطلب على الماء في السياسة المائية، لاستعمال أفضل للموارد المائية المعبأة و العمل على تفادي أسباب ضياع الماء وتدهور البيئة .	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: من بين محاور المخطط الوطني للماء، إدماج الطلب على الماء ضمن السياسة المائية الجديدة. تهدف الإستراتيجية المتبعة في قطاع الماء الصالح للشرب، بالإضافة إلى إنجاز التجهيزات، ديمومة وضمان جودة مثالية للخدمة وتشجيع تدبير تشاركي سواء بالنسبة للجماعات أو الساكنة المحلية. وقد بنيت هذه الإستراتيجية على المحاور التالية : -ديمومة وتأمين وتقوية البنيات التحتية الموجودة والتي تزود مختلف المدن والمراكز؛ -تحسين نسبة الربط بالشبكة ليصل إلى 92% سنة 2007؛ -محاربة التبدير عن طريق استصلاح شبكات التوزيع ورفع المردودية إلى أكثر من 80% عند نهاية سنة 2007؛ -تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي ليصل إلى أكثر من 90% في أفق 2007 * قطاع الماء: مساهمة الدولة ب 40 % من كلفة التجهيز بالوسائل المقتصدة في الماء (السقي بالتنقيط الموضعي : مساهمة وكالة الحوض المائي لسوس ماسة في تمويل مشاريع الاقتصاد في الماء بهذا الحوض) .
تحسين الإطار المؤسساتي والقانوني لتشجيع إدماج تدبير الطلب على الماء في السياسة المائية، و ضمان تنمية مندمجة و متناسقة لقطاع الماء.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: *خلق وكالات الأحواض المائية التي تعتبر فضاء للتشاور في التدبير المحلي للماء . *إخراج إلى حيز الوجود، بعض المراسيم التي تتعلق بقانون الماء 10– 95 . * استكمال التشريع المائي من خلال إصدار مجموعة من النصوص التطبيقية ذات أهمية كبيرة من جانب الحفاظ على الثروة المائية من التلوث والتدهور. ونخص بالذكر المرسوم رقم 2.04.553 المتعلق بالصب والسيلان والرمي والإيداع المباشر وغير المباشر في المياه السطحية أو الجوفية والمرسوم رقم 2.05.1533 المتعلق بالتطهير المستقل اللذين يندرجان في إطار تعزيز التوجه الجديد للسياسة المائية في بلادنا المتمثل في الاقتصاد والمحافظة على الماء . بالإضافة إلى إصدار النصوص التطبيقية لقانون 10-95 و من أجل تفعيل تدبير لامتمركز حقيقي للماء على مستوى الأحواض المائية الكبرى، استفادت وكالات الأحواض المائية في الفترة ما بين 2002-2006 من دعم مالي من الدولة قدره 284 مليون درهم و دعم تقني في مجالات مختلفة.
نهج حوار شامل حول السياسة المائية اللازم إتباعها في المستقبل	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: عرفت فترة 2002-2006 الانتهاء من إعداد مشروع المخطط الوطني

لضمان حاجيات البلاد من الماء في ظروف حسنة .	للماء، الذي انطلق سنة 2000. ويشكل هذا المخطط الإطار الأمثل لبلورة مقاربة جديدة في ميدان التدبير المندمج للموارد المائية، تتسم بالفعالية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي والاستدامة البيئية. ومن جهة أخرى يوجد في طور الإنجاز تحيين التصاميم المديرية للتهيئة المندمجة للموارد المائية على مستوى (PDAIRE) الأحواض المائية لسبو، اللوكوس، ملوية، أم الربيع، أبي رقراق، سوس ماسة وتانسيفت. قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة بإعطاء انطلاقة الحوار الوطني حول الماء يوم 29 نونبر 2006 تليها عدة لقاءات في هذا الشأن على المستوى الجهوي. وستنظم ورشات عمل تتناول بعض المواضيع الأساسية تتعلق بتدبير الموارد الجوفية، تحلية ماء البحر، آثار التغيرات المناخية على الموارد المائية ومسألة التمويل.
التحضير في إطار المخطط الوطني للماء، لأسس سياسة جديدة للماء، طبقا للتعليمات السامية الواردة في الخطاب الافتتاحي للدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء و المناخ.	* <u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة</u> : يرتكز المخطط الوطني للماء على التعليمات السامية التي أعطاها صاحب الجلالة في خطابه. وقد تميزت فترة 2002-2006 بانتهاء إعداد مشروع المخطط الوطني للماء، الذي انطلق سنة 2000. ويشكل هذا المخطط الإطار الأمثل لبلورة مقاربة جديدة في ميدان التدبير المندمج للموارد المائية، تتسم بالفعالية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي والاستدامة البيئية. ومن جهة أخرى يوجد في طور الإنجاز تحيين التصاميم المديرية للتهيئة المندمجة للموارد المائية على مستوى (PDAIRE) الأحواض المائية لسبو، اللوكوس، ملوية، أم الربيع، أبي رقراق، سوس ماسة وتانسيفت. و في 29 نونبر 2006، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة بإعطاء انطلاقة الحوار الوطني حول الماء تليها عدة لقاءات في هذا الشأن على المستوى الجهوي.
اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع وثيرة تهيئ الأحواض المائية لحماية حقينة السدود .	* مشروع تحسين تدبير الموارد المائية لحوض سوس ماسة، الممول من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التجهيز بتعاون مع وزارة إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة ووزارة الفلاحة. و من أهم أهداف هذا المشروع، إنشاء وكالة الحوض المائي لسوس ماسة و تشجيع مشاركة المجتمع المدني و المتدخلين الرئيسيين في تدبير الموارد المائية. وفي هذا الصدد، ساهمت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة في إطار أشغال اللجنة الوطنية لتتبع المشروع، في بلورة برنامج العمل لسنة 2002-2003. * مشروع تدبير و حماية الأحواض الممول من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة ، الذي يشمل حوض النخلة وحوض عبد المومن بجهة سوس ماسة حيث تم تنظيم ورشة لوضع صيغة نهائية لبرنامج عمل لهذا المشروع.
اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بمعايير جودة المياه .	* <u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة :</u> - أصدرت عدة مراسيم تطبيقية متعلقة بمعايير جودة المياه - تم إصدار المرسوم المتعلق بجرد درجة تلوث المياه ومعايير الجودة وكذا توقيع المرسوم المتعلق بالصب من طرف الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة ووزير الفلاحة ووزير المالية. كما تم نشر بالجريدة الرسمية قرارات تتعلق بمعايير جودة المياه المخصصة للشرب والري. *<u>وزارة الصحة</u>: المساهمة في إعداد المراسيم التطبيقية المتعلقة بجودة المياه و المساهمة في إعداد المخطط الوطني للتخلص من المبيدات التالفة.
دعم الإجراءات ذات الطابع التقني والتحسيسي لعقلنة استعمال	* <u>وزارة إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة</u> : قامت الوزارة بدراسة حول عقلنة استعمال المبيدات بحوض سبو.

المبيدات والأسمدة لمحاربة تلوث المياه الجوفية .	
العمل على استغلال وتثمين الموارد المائية المعبأة بالسدود للرفع من وثيرة التجهيز الهيدروفلاحي لتدارك التأخير الحاصل بين منشآت التعبئة ومنشأة الري .	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : تم التوقيع على رسالة دورية واتفاقية إطار تحدد شروط وأساليب استخلاص إتاوات استعمال مياه الملك العمومي المائي في الري داخل المدارات المسقية التابعة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، كما تم التأشير على اتفاقيات فيما بين المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ووكالات الأحواض المائية وذلك بغية تفعيل هذه الدورية.
تشجيع البحث العلمي في ميدان التعبئة وتدبير واستعمال الموارد المائية .	
إدماج التكلفة المالية لغرس الأحواض المائية، والسقي بالرشاش أو التنقيط ضمن فاتورة بناء السدود.	
إنشاء لجنة وطنية تضم الإدارات المعنية والمؤسسات العلمية والتقنية لدراسة جدوى استعمال التقنيات الجديدة والمنافسة لتحلية مياه البحر.	أدرجت ضمن جدول أعمال الحوار الوطني المتعلق بالماء، نقطة تحلية مياه البحر.

• التوصيات الخاصة بالتزويد بالماء الصالح للشرب

التوصيات	**أهم الإجراءات المتخذة**
توضيح مهام كل المتدخلين في مجال الماء الصالح للشرب	تم اقتراح إعادة هيكلة وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة لهذا الغرض.
دعم مالي من طرف القطاع العام لبرنامج المكتب الوطني للماء الصالح للشرب المتعلق بتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : يقدر الغلاف المالي الإجمالي للاستثمارات المنجزة في الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2006 ب 10,4 مليار درهم. * بالمجال الحضري، بلغت الاستثمارات المنجزة من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بحوالي 5,6 مليار درهم، مكنت من تجهيز صبيب إضافي يقدر ب 4,450 لتر في الثانية. وتخص أهم المشاريع المنجزة أو التي توجد في طور الإنجاز المدن والمراكز التالية : العيون، الداخلة، بوجدور، طانطان، السمارة، آكادير، تزنيت، مراكش، ميضار، وجدة، مكناس، آسفي، القصيبة، الحسيمة، تازة، اللكوس (القصر الكبير، أصيلا) وتزويد ميناء الرمل انطلاقا من منشآت مدينة طنجة. فيما يخص تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، فإن الاستثمارات التي خصصت من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بلغت 3,3 مليار درهم. ولقد مكنت هذه المجهودات من تزويد ساكنة إضافية تقدر ب 3,75 مليون نسمة وكذا التدخل في 150 مركزا قرويا صغيرا. وهكذا ارتفعت نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي من 50% سنة 2002 إلى 61% عند نهاية سنة 2004 ثم 70% نهاية سنة 2005 ويرتقب أن تصل إلى أكثر من77% في نهاية 2006.

	* قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: وقعت الوكالة على اتفاقية لتزويد 168 دوارا بالماء الصالح للشرب مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.
تحيين الإطار القانوني و تدعيم تأطير كل المتدخلين و خاصة لتشجيع الجمعيات والقطاع الخاص وذلك بهدف تعميم البرنامج للماء الصالح للشرب.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : اتسمت الفترة الممتدة ما بين 2002-2006 بتفعيل وبتسريع وتيرة تنفيذ مقتضيات القانون رقم 95-10 المتعلق بالماء، كما تم تنظيم استشارة واسعة مع القطاعات والجمعيات المهنية المعنية. هذه المشاورات سهلت اعتماد نصوص تنظيمية هامة لإرساء قواعد تدبير مندمج، لا ممركز وتشاوري للموارد المائية، ولسياسة حماية هذه الموارد.

• توصيات خاصة بحماية الساحل والوسط البحري

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
التقدير والاعتراف بالمنجزات المحققة في ميدان التحسيس ونظافة الشواطئ من طرف مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة تحت الرآسة السامية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للاحسناء، وكذا التطوير الدائم لهذه العملية لتحقيق تحديات سنة 2010 باعتبار الساحل عنصر أساسي في تنمية السياحة الوطنية.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : في إطار البرنامج الوطني "الشواطئ النظيفة" تم إنجاز تقرير وطني مشترك بين وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة ووزارة التجهيز حول حالة الشواطئ ببلادنا. كما تمت عملية جرد للمعطيات المتعلقة بالتجهيزات الصحية للشواطئ والتوزيع الجغرافي المدقق لمختلف أماكن الاصطياف الساحلي. و في مجال مراقبة وتتبع جودة مياه الشواطئ ، فقد تم التوقيع على اتفاق تعاون مع وزارة التجهيز (مديرية الموانئ والمجال البحري العمومي) لتنسيق الجهود بين القطاعين . *وزارة الصحة: المساهمة في ميدان التحسيس ونظافة الشواطئ في إطار اللجنة الوطنية المنشأة من طرف مؤسسة محمد السادس للبيئة وكذلك على المستوى المحلي، و التنسيق على المستوى الوطني من أجل مراقبة جودة مياه الشواطئ.
تعزيز التنسيق الوطني في هذا الميدان وخاصة على مستوى مراقبة جودة مياه الشواطئ مع العمل على التنمية المستدامة للمناطق الساحلية.	تم خلال سنة 2002 وضع تقرير مشترك, بين وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة و وزارة التجهيز و النقل، حول جودة مياه الشواطئ لقد تحققت هذه التوصية وتم إعداد اتفاقية بين وزارة التجهيز والنقل ووزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة في شتنبر 2002 لمراقبة مياه الشواطئ وإعداد تقرير وطني في إطار تعاون وانسجام بدعم من مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة تحت الرئاسة السامية لصاحبة السمو الأميرة للاحسناء إذ تم إعداد سنة 2002 و2003 تقرير وطني موحد خاص بحالة الشواطئ الوطنية, وسيعمل هذا التنسيق على العمل على التنمية المستدامة للمناطق الساحلية الحساسة ومراقبة جل شواطئ المملكة.
وضع مخطط عقلاني لمتابعة تطور حالة الساحل وإعداد دراسة لمعرفة أسباب الانجراف والترمل بالموانئ.	*اعتمدت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة في برنامج عملها للمحافظة على الساحل و الوسط البحري، على تهيئ مخططات إستعجالية لبعض الموانئ و كذا مواصلة عملية مراقبة جودة مياه الشواطئ و الوسط البحري و إنجاز مخطط عمل لمكافحة حوادث تلوث البحر. بالنسبة للمخططات الإستعجالية بالموانئ، فقد قامت هذه الوزارة بتعاون مع خبراء من المركز الجهوي المتوسطي للتدخل السريع لمكافحة االتلوثات البحرية الطارئة REMPEC بزيارة ميناء مدينة الناظور قصد معاينة المنطقة بغية إنجاز مخطط استعجالي لهذا الميناء و كذا القيام بدراسة تتعلق بمدى حساسية البحيرة الشاطئية للناظور لطوارئ التلوث البحري كما تم

	إعداد الأسس المرجعية لإنجاز مخطط استعجالي بميناء أكادير, بتشاور مع مكتب استغلال الموانئ و تنظيم تمرين ميداني حول تطبيق المخطط الاستعجالي لمكافحة التلوث البحري الطارئ بالموارد النفطية المسمى (simulex 2006) بعرض سواحل أكادير وذلك بمشاركة القطاعات المعنية. و التعاون مع شركة شال المكلفة بالتنقيب على البترول بسواحل أكادير لإنجاز مخطط استعجالي لمكافحة التلوث البحري بالمواد النفطية بمنطقة الحفر. كما قامت هذه الوزارة بتنفيذ برنامج مراقبة و مكافحة التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط MEDPOL، و تنفيذ مشروع INTRREGIIIA الذي يهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية للمجال البحري و الساحل. * وزارة التجهيز و النقل: لقد تم إعداد الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة الخاصة بتقييم ومتابعة تطور حالة الساحل ومعرفة أسباب انجراف وترمل الشواطئ والموانئ وتقوم مديرية الموانئ والملك العمومي البحري بالبحث عن وسائل تمويل هذه الدراسة التي يتم إعدادها من طرف خبراء عالميين في هذا الميدان. وستنطلق هذه الدراسات عند الحصول على التمويل الخاص.
وضع إطار قانوني لخلق اللجنة الوطنية لحماية الشواطئ وصيانة بيئة السواحل.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: تم إنشاء خلية متعلقة بالساحل و كذلك إعداد مشروع قانون حول الساحل يتضمن عدة إجراءات ترمي إلى تدعيم التنسيق بين مختلف المتدخلين المعنيين. *وزارة الصيد البحري: تقترح الوزارة إعادة تنشيط اللجنة الوطنية للساحل التي أسست في الستينات. ساهمت وزارة الصيد البحري بشكل منتظم في صياغة مشروع قانون السواحل ، ولا يمكنها إلا أن تزكيه عند مناقشته داخل الهيئات الحكومية والبرلمانية. * وزارة التجهيز و النقل: في انتظار وضع إطار قانوني لخلق اللجنة الوطنية لحماية الشواطئ وصيانة بيئة السواحل، تم إنشاء منذ صيف 2002 اللجنة الوطنية للشواطئ النظيفة وكذا اللجنة الوطنية للواء الأزرق تحت إشراف مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة تحت رآسة صاحبة السمو الأميرة للاحسناء . وتضم هذه اللجنة ممثلو كل من وزارة الداخلية والسياحة والصحة والتجهيز والنقل والوقاية المدنية والمكتب الوطني للسياحة وكذا الاتحاد العام لمقاولات المغرب CGEM. كما تم إنشاء لجن محلية تحت رآسة الولاة والعمال تضم ممثلي كل الوزارات, الجماعات المحلية وكذا المقاولات الوطنية المساهمة في برنامج شواطئ نظيفة بالمنطقة.
إنجاز إجراءات قانونية وقائية، والتعجيل بالمصادقة على قانون السواحل لتحقيق السياسة الوطنية في هذا الميدان وضمان حماية مستدامة للساحل والوسط البحري للمملكة.	* وزارة التجهيز و النقل: لقد تم إعداد والمصادقة على قانون المقالع التي سيساهم على التقليص من تدهور بيئة الشواطئ. وفيما يخص قانون السواحل الذي تم إعداده في إطار لجنة وطنية تحت إشراف وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة بمشاركة وزارة التجهيز والنقل التي كانت سباقة منذ 1990 بإعداد هذا المشروع، الذي مازال في طور المصادقة. * قامت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة بإنجاز مجموعة من الدراسات والوثائق والمطبوعات وتنظيم عدة مدارسات وطنية وجهوية للتأكيد على ضرورة اهتمام السلطات العمومية والمجتمع المدني بمعالجة أشكال التلوث والتدهور التي تتعرض لها السواحل المغربية وإعداد مشروع قانون لحماية الساحل واستصلاحه. فقد تم إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بحماية الساحل و إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة.

	قامت وزارة التجهيز و النقل بتهييئ دراسة حول تزويد أوراش البناء والأشغال العمومية المتواجدة طوال الساحل بين مدينتي الحسيمة و الجديدة بمادة الرمل، ومن جملة أهداف هذه الدراسة الحد من استغلال الرمال الشاطئية حفاظا على الوسط البيئي وتعويضها تدريجيا برمال التفتيت والرمال الجرفية.
تحسيس وإشراك المتدخلين المحليين للحفاظ وحماية بيئة المناطق الساحلية في إطار التوجيهات الملكية، بخلق مراكز الاستثمار الجهوية وذلك بإدماج العنصر البيئي في التنمية المستدامة في إطار برنامج الاستثمار.	* تقوم اللجنة الوطنية لدراسات التأثير على البيئة بالتشاور و اتخاذ القرار حول مدى إدماج البعد البيئي في المشاريع الاستثمارية الجديدة و منها تلك التي تهم الساحل. * <u>وزارة التجهيز و النقل:</u> في إطار تشجيع الاستثمارات بالمراكز الجهوية بالمملكة، تقوم المصالح الخارجية لوزارة التجهيز والنقل المكلفة بتدبير الملك العمومي البحري بتحسيس المتدخلين بحماية بيئة السواحل وذلك بطلب إعداد دراسة تأثير المشروع على البيئة. وفي غياب اللجنة الوطنية لإعداد الساحل التي تم التخلي عنها منذ إنشاء هذه المراكز لا بد من تدعيم هذا التحدي المحلي لأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في أي مشروع معثر بالساحل. *<u>قطاع التعمير و الإسكان</u>: مراعاة البعد البيئي للساحل من خلال أشغال اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة التهيئة السياحية للساحل، والقيام بدراسات عديدة تهم التهيئة العمرانية للسواحل.
إعداد اتفاقية شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وجميع الفاعلين لتحقيق مشاريع إعادة هيكلة الشواطئ المهددة بالانجراف بما فيها شواطئ أكادير وطنجة .	* اتفاقية شراكة مع وزارة التجهيز تهدف إلى تقوية التعاون في مجال مراقبة جودة مياه الشواطئ و تهيأة و حماية الساحل المغربي . * <u>وزارة التجهيز و النقل:</u> لقد تم إنجاز بعض المشاريع في هذا الإطار خاصة تحت إشراف مؤسسة محمد السادس للبيئة بما في ذلك حماية شاطئ الرباط الذي كان مهددا بالانجراف سنة 2003 وتقوم مديرية الموانئ والملك العمومي البحري حاليا بدراسة ميدانية لمعرفة أسباب هذا الانجراف وإيجاد حلول لهذه الظاهرة. كما تم أيضا إعداد دراسات تقنية أخرى من طرف وزارة التجهيز والنقل لحماية الشواطئ الأخرى المهددة بالانجراف, نخص بالذكر شاطئ آكادير و طنجة , إذ تم إنجاز مؤخرا منشآت حمائية في جنوب شاطئ أكادير وإعداد خبرة دولية بتنسيق مع وزارة السياحة منذ سنة 2000 والجماعات المحلية والقطاع الخاص لإنجاز مشروع إعادة هيكلة شاطئي طنجة وآكادير ومع هذا يجب تتبع هذه الشراكة بمشاركة جميع المتدخلين المحليين.
التعجيل بخلق محطات معالجة المياه العادمة بالنسبة للمدن الساحلية.	تم إنجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل و تصفية المياه العادمة من طرف وزارة الداخلية و وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة في غضون2005 و من ضمن أهدافه إقامة 260 محطة معالجة المياه العادمة، بما في ذلك تلك الخاصة بالمدن الساحلية. تضاف إليها المحطات التي هي في طريق الإنجاز من طرف الشركات المفوضة (ريضال، ليديك، أماندیس...)
متابعة وتدعيم عملية التجهيز بالمرافق اللازمة لتطهير ووقاية الشواطئ وإخبار المصطافين بحالة الشواطئ.	* أنجزت مؤسسة محمد السادس للمحافظة على البيئة مع الشركاء الوطنيين عدة عمليات تهم تجهيز الشواطئ بالمرافق اللازمة. * في إطار البرنامج الوطني "الشواطئ النظيفة"، تم إنجاز تقرير وطني مشترك بين وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة ووزارة التجهيز حول حالة الشواطئ ببلادنا. كما تمت عملية جرد للمعطيات المتعلقة بالتجهيزات الصحية للشواطئ والتوزيع الجغرافي المدقق لمختلف أماكن الاصطياف الساحلي . * <u>وزارة التجهيز و النقل:</u> منجزات هامة قامت بها مؤسسة محمد السادس في إطار برنامج شواطئ نظيفة وكذا عمليات التحسب بما فيها ما يتضمنه

	التقرير الوطني الخاص بنتائج مراقبة جودة مياه الإستحمام المنجز من طرف وزارة التجهيز والنقل ووزارة إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة.
إتمام وتعميم برنامج حماية بيئة الأحواض المينائية.	* وزارة التجهيز و النقل: متابعة إنجاز برنامج حماية بيئة الأحواض المينائية من طرف مكتب إستغلال الموانئ والمؤسسات المختصة بما فيها المكتب الوطني للصيد.
التعجيل بوضع هيئة دائمة بوزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة لمحاربة التلوث البحري ودعمها بالوسائل والإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.	فقد تم تجهيز المختبر الوطني التابع لهذه الوزارة بأحدث المعدات اللازمة.
تطوير التعاون الدولي في إطار تبادل التجارب والتكوين المستمر وكذا البحث عن وسائل التمويل.	* قامت وزارة التجهيز والنقل بالبحث عن وسائل التمويل لإنجاز بعض الدراسات وإعداد مناظرة دولية حول الجرف بالمغرب واستعمال مواد الجرف كبديل لرمال الشواطئ قصد تبادل التجارب الدولية في هذا الميدان.
تطوير الشبكة الوطنية لمراقبة جودة المياه البحرية بالمغرب.	* وزارة التجهيز و النقل: لقد تم تدعيم الشبكة الوطنية لمراقبة جودة مياه الشواطئ وذلك بإنسجام مع وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة. وتمت مراقبة أكثر من 80 شاطئ من السعيدية إلى الداخلة وذلك بواسطة أكثر من 412 محطة للمراقبة.
إعداد وسائل متطورة من أجل الاستغلال العقلاني للساحل بما فيها S.I.G.L .	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: إنجاز مؤشرات للتنمية المستدامة للسواحل. * وزارة التجهيز و النقل: لقد تم إعداد دراسة أولية في إطار التعاون المغربي الفرنسي الخاص بإعداد ساحل تطوان سنة 1997. وتقوم مديرية الموانئ والملك العمومي البحري بالبحث عن تمويل هذا المشروع على طول الساحل المغربي في إطار التعاون الدولي والإستفادة من التجربة العالمية في هذا الميدان.
وضع وحدات لقياس ومعرفة المعطيات الهيدروغرافية باعتبارها عنصر أساسي لمتابعة حالة السواحل.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : في إطار تنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (PAM) فقد تم تحليل قرابة ألف عينة من الفلزات الثقيلة و 90 عينة من المبيدات العضوية، بالإضافة إلى 1600 مؤشرا للتلوث الفيزيو- كيميائي البحري. كما تم إعداد تقرير وطني حول تأثير التلوث المنبعث إلى الساحل المتوسطي المغربي و ذلك في إطار برنامج مراقبة و مكافحة التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط MEDPOL1997-2002 كما قامت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة بتنفيذ مشروع INTRREGIIIA الذي يهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية للمجال البحري و الساحل. * وزارة التجهيز و النقل: لقد تم وضع وحدات لقياس ومعرفة المعطيات الهيدروغرافية بكل من ميناء العيون وآسفي سنة 2003، وسيتم وضع وحدات آخرى بكل من موانئ الناظور، طنجة , الجديدة والقنيطرة.
تطوير سياسة إعداد مناطق صناعية للتحكم في التلوث ووضع وسائل التطهير اللازمة.	عدة دراسات بيئية تخص مناطق صناعية (الدار البيضاء، بوزنيقة، عين الشق ...)
دعم عمليات التحسيس والتكوين والبحث وكذا عقد ملتقيات مع إشراك خبراء أجانب قصد تبادل التجارب في هذا الميدان.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : فيما يخص تكوين المتدخلين في مجال مكافحة التلوث البحري الطارئ وفي إطار المخطط الوطني الإستعجالي، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء و البيئة بتعاون مع القطاعات المعنية بإنجاز تمرين

	ميداني (SIMULEX2002) و ذلك بميناء المحمدية في يونيو 2002. كما تم تنظيم تمرين ميداني حول تطبيق المخطط الاستعجالي لمكافحة التلوث البحري الطارئ بالموارد النفطية المسمى (SIMULEX 2006) بعرض سواحل أكادير وذلك بمشاركة القطاعات المعنية. و تبعا لتعليمات السيد الوزير الأول، تم تنظيم اجتماعات اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة التلوث البحري الطارئ قصد إعداد برنامج وطني لتقوية قدرات المغرب في مجال الوقاية و مكافحة التلوث البحري الطارئ. ويشمل هذا البرنامج اقتناء معدات الوقاية و المكافحة و تنظيم دورات تكوينية. * إدارة الدفاع الوطني : - القيام بتدريب و تكوين موظفيها، بالشراكة مع مكتب استغلال الموانئ والبحرية الفرنسية، في ميدان محاربة التلوث البحري؛ -التحويل التقني لخمس وحدات عائمة بغية تحسين آلياتها فيما يخص الوقاية و الحد من التلوثات البحرية العرضية؛ -تنظيم تدريب وطني بعرض شاطئ المحمدية خلال شهر يونيو 2002 بشراكة مع مختلف فاعلين PUN؛ -تهيئ، تحت رئاسة السيد الوزير الأول بالتنسيق مع مختلف فاعلين PUN خطة عمل عن الفترة 2004-2006؛ -إتمام الاتفاق الشبه الجهوي بين الجزائر، المغرب و تونس المتعلق بمحاربة و الوقاية من التلوثات البحرية العرضية؛ -برمجة تدريب وطني خلال شهر يونيو 2004 بمنطقة الناظور. * وزارة التجهيز و النقل: التقرير الوطني حول نتائج مراقبة جودة الشواطئ كأداة للتحسيس. -تم تنظيم مؤتمرات دولية حول الجرف ، انجراف الشواطئ واستعمال رمال الجرف و كذا مؤتمرات في إطار إدارة موانئ شمال إفريقيا حول التلوث البحري والسلامة البحرية .

• التوصيات الخاصة بحماية المجال البحري وثرواته الحية

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
الأخذ بعين الاعتبار شبكة المراقبة المستمرة للوسط البحري الساحلي المتوفرة في المعهد الوطني للبحث في الصيد وذلك في إطار المخطط الوطني للبيئة.	
تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية للمراكز المهتمة بمراقبة الوسط البحري وحمايته كالمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.	
الإسراع بإخراج مشاريع القوانين المتعلقة ب: الساحل الصيد البحري وحماية الوسط البحري	* صدور القرار رقم 00-33 في 16 يوليوز 2003 الخاص بتطبيق المرسوم الصادر في 22 نونبر 1996 المتعلق بالتحضير لمحاربة التلوثات البحرية الطارئة و القيام بهذه المراقبة و القرار المشترك الذي يحدد معايير جودة المياه الصالحة لتربية الأسماك. * قامت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة بإنجاز مجموعة من

المعايير والمقاييس الدراسة القبلية للمشاريع العمرانية والسياحية.	الدراسات والوثائق والمطبوعات وتنظيم عدة مدارسات وطنية وجهوية للتأكيد على ضرورة اهتمام السلطات العمومية والمجتمع المدني بمعالجة أشكال التلوث والتدهور التي تتعرض لها السواحل المغربية وإعداد مشروع قانون لحماية الساحل واستصلاحه. فقد تم إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بحماية الساحل و إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة. صادق مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 26 شتنبر2003 على مشروع قانون يتعلق ببعض المقتضيات التي تضمنها القانون المتعلق بسن نظام للصيد البحري
التهيئة الشاملة مع الأخذ بعين الاعتبار هشاشة بعض المناطق البحرية، كالبحيرات.	

• التوصيات الخاصة بالكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تطبيق خطة العمل المتعلقة بالوقاية من المخاطر التكنولوجية والكوارث الطبيعية وذلك بالإسراع ببرمجة الدراسات والمشاريع الخاصة بكل قطاع.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : *إعداد دراسة حول جرد المواقع المعرضة لانزلاق الأراضي (تم إجراء التقييم التقني وسيشرع في انجاز هذه الدراسة بمجرد الحصول على موافقة وزارة المالية) *في إطار الوقاية من المخاطر الناجمة عن المواد الكيماوية، تم إنجاز ما يلي : -وضع خطة عمل للوقاية وتدبير مخاطر المواد الكيماوية والبيولوجية ذات التأثيرات الخطيرة على البيئة؛ -القيام بتقييم الحالة الراهنة فيما يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة (POP) في إطار إعداد مخطط تفعيل مقتضيات اتفاقية سطوكهولم المتعلقة بهذه الملوثات؛ -إنجاز الجرد الكيميائي بتعاون مع المنظمة بتعاون مع المنظمة العالمية للصحة *في مجال الوقاية من الفيضانات ، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء و البيئة بوضع خطة عمل حددت بموجبها أولويات التدخل في 50 موقعا مهددا أكثر من غيره بخطر الفياضانات. وفي إطار تفعيل هذه الخطة فقد عرفت الفترة الممتدة ما بين 2002 و2006 إنجاز : -سد بوكركور وحصار، والشطر الأول لقناة عين تيكي، وكذا وضع الحواجز داخل المدار الحضري لحماية مدينة المحمدية؛ -قناة صرف المياه ووضع الحواجز لحماية مدينة برشيد ومنطقتها الصناعية؛

	-تهيئة واد بوموسى لحماية مدينة سطات؛ -تهيئة واد بوريان بمدينة ابن أحمد؛ -سد"خنك مسعود" و"ريق وين كورة" لحماية مدينة طانطان من الفيضانات؛ -سد تويزة وريان لحماية مدينة واد زم؛ -أشغال حماية مدن زايو والصخيرات من الفيضانات. وخلال نفس الفترة تم الشروع في إنجاز : -سد الحيمر لتقوية حماية مدينة برشيد ومنطقتها الصناعية من الفيضانات؛ -سد واد الرمل لحماية المركب المينائي لطنجة المتوسطي من الفيضانات؛ -سد مازر بإقليم سطات لحماية مدينة برشيد ومنطقة النواصر؛ -سد الخندق بإقليم بني ملال لحماية هذه المدينة؛ -سد عين لحواشية بعمالة تمارة-الصخيرات لحماية مركز سيدي يحيى زعير؛ -سد المالح العلوي بإقليم بن سليمان لدعم حماية مدينة المحمدية؛ -سد سهب المركة بإقليم بولمان لحماية مركز كيكو؛ -أشغال حماية مدينة شيشاوة؛ -أشغال حماية مدينة أبي الجعد.
تعزيز الإطار القانوني بإدماج المخاطر التكنولوجية و الطبيعية في التشريعات القطاعية وفي وثائق التهيئة الترابية.	* قامت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة بإعداد جرد للقوانين المتعلقة بالمخاطر التكنولوجية و الكوارث الطبيعية و دراستها لأجل إعداد مشروع قانون بهذا الخصوص و إعداد مسودة أولوية لمشروع قانون يتعلق بتدبير المخاطر الطبيعية والتكنولوجية الكبرى. و يوجد حاليا مشروع مرسوم يتعلق بالوقاية من الفيضانات في طور التهييئ أو الدراسة مع القطاعات الوزارية الأخرى المعنية. *قطاع التعمير و الإسكان: التحضير لإنجاز مخططات من أجل الوقاية وتدبير الأخطار الطبيعية والتكنولوجية بالمجال الحضري، وإصدار ضابط البناء المضاد للزلازل المعروف تحت اسم RPS 2000 .
تعزيز التنسيق والتعاون بين المتدخلين في هذا الشأن لتطبيق خطة العمل المتعلقة بالوقاية من المخاطر التكنولوجية والكوارث الطبيعية.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: في انتظار المصادقة على الإجراءات و التدابير التي ينص عليها المخطط الوطني للوقاية من الفيضانات و تفعيلها، تم نشر مذكرة تهدف إلى وضع ميكانيزمات لتنسيق تدخلات مختلف المتدخلين المحليين في مجال الوقاية من أخطار الفيضانات، و ذلك بعد التأشير عليها من طرف وزارة إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة ووزارة الداخلية و الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان و التعمير.
وضع الخطط الخاصة بالوقاية من المخاطر التكنولوجية والكوارث الطبيعية.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: في مجال الوقاية من الفيضانات ، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء و البيئة بوضع خطة عمل حددت بموجبها أولويات التدخل في 50 موقعا مهددا أكثر من غيره بخطر الفياضانات. (التوصية الأولى)
القيام بدراسة معمقة لمعضلة الأخطار الطبيعية والتكنولوجية ببلادنا والعمل على وضع الركائز الأساسية لسياسة تدبير هذه الأخطار تأخذ بعين الإعتبار إمكانيات المغرب وخصوصياته الاجتماعية والاقتصادية والإدارية.	* قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء و البيئة بإتمام الدراسة المتعلقة بالمخطط الوطني للوقاية من الفياضات، والذي شرع في إنجازه منذ يونيو 2000، حيث مكنت هذه الدراسة من تحديد نظرة شمولية على الصعيد الوطني لمجموع الأخطار الحقيقية والهامة المتعلقة بالفيضانات. وقد تم إحصاء 391 موقعا مهددا بخطر الفيضانات، كما تم وضع خطة عمل حددت بموجبها أولويات التدخل في 50 موقعا مهددا أكثر من غيره بخطر الفياضانات.
إشراك الهيئة الوطنية للصيادلة	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:

قي إقرار أهداف وتوجهات وتدابير المجال الصحي للبيئة.	تم إعداد و صياغة مشروع المرسوم المتعلق بتدبير النفايات الطبية والصيدلية الذي تم إعداده مع مصالح وزارة الصحة.
توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة الصيادلة قصد توظيف واستغلال واجهات الصيدليات في كل ما يتعلق بالتثقيف والتحسيس بأهمية المحافظة على البيئة وكذا المشاركة في القيام بحملات تحسيسية.	تم إعداد و صياغة مشروع المرسوم المتعلق بتدبير النفايات الطبية والصيدلية الذي تم إعداده مع مصالح وزارة الصحة.

• التوصيات المتعلقة بتنمية المحطات السياحية وتنمية السياحة القروية.

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
العمل على إعداد مخطط وطني لتنمية السياحة الإيكولوجية والتعريف بالمناطق المؤهلة لذلك.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: شرعت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة في إعداد ورقة أولية حول السياحة الايكولوجية بالمغرب (الوضعية الحالية، المؤهلات الوطنية، المشاكل و الاكراهات و بعض المقترحات لتنمية هذا القطاع) في أفق إنجاز دراسة شاملة في الموضوع بإشراك الوزارات المعنية بهذا الميدان.
بلورة القوانين المنظمة لقطاع السياحة البيئية وسبل تنميتها.	
إعطاء مزيدا من الأهمية للفضاء الطبيعي والنظم البيئية وصياغة مشاريع بديلة للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية البيولوجية.	
إدماج الجمعيات في الحملات التحسيسية لخبرتها في مجال التواصل مع السكان المحليين.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: قامت هذه الوزارة بالمساهمة في مجموعة من الأنشطة لفائدة الجمعيات كتنظيم أنشطة تحسيسية عبر تقديم عروض أو عبر المعرض المتنقل لهذه الوزارة و المساهمة في الأوراش المنظمة من طرف الجمعيات حول المواضيع المتعلقة بالبيئة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لتمويل بعض التظاهرات العلمية أو التحسيسية أو الفنية المنظمة من طرف الجمعيات.
عقلنة و تقنين تفويت تدبير الشواطئ.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: المساهمة في عملية "شواطئ نظيفة" التي تشرف عليها مؤسسة محمد السادس للبيئة (شاطئ الرباط و بوزنيقة ب 6,6 مليون درهم) بتعاون مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب و هذه الوزارة.
الإقرار والحث على القيام بدراسة	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:

التأثيرات على البيئة عند العزم على إقامة أي مشروع صناعي وذلك للتمكن من اجتناب كل المخلفات التي تضر بالبيئة وبالمواقع السياحية المتواجدة قربها.(مطارح النفايات الصلبة- محطات المعالجة - النفايات السائلة ....).	تقوم هذه الوزارة بتقييم دراسات التأثير على البيئة للمشاريع التنموية المعروضة عليها و التي تهدف إلى تحديد مدى آثارها على المجال كما وكيفا. فقد تمت مناقشة البعض من هذه الدراسات وهي كالتالي : أسمنت أولاد زيدان بإقليم سطات، المنطقتين الصناعيتين بعين عتيق و ابن يخلف، مركب سياحي بإقليم الجديدة، مشروع محطة حرارية بتاهدارت، مشروع إنشاء مطرح للنفايات بعمالة فاس المدينة، استغلال المقالع و معاصر الزيتون.و قد حصلت معظم هذه الدراسات على الموافقة المبدئية من طرف أعضاء اللجنة الوزارية لدراسات التأثير على البيئة، مقابل احترام أصحاب المشاريع لدفاتر التحملات التي ترافق رخصة الموافقة البيئية للمشاريع. كما أن هناك العديد من الدراسات في طور الإنجاز و نخص على سبيل الذكر طلب الترخيص لتصريف النفايات السائلة لمركز الدراسات النووية بالمعمورة ومشروعين سياحيين بتفنيت و تغازوت *<u>قطاع التعمير و الإسكان</u>: -المشاركة الفعلية في أشغال اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة التأثيرات على البيئة والبث في مختلف المشاريع الواردة عليها، -إدماج السياحة القروية في إطار الدراسات الخاصة بالتخطيط كمخططات توجيه التهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة وتصاميم النمو وتصاميم التهيئة الجماعية.
وضع خطة عمل دقيقة لضمان ظروف تحقيق الحفاظ على الشواطئ ضد التعرية (طنجة وأكادير).	اتسمت سنة 2005 بالتقرير الذي أنجزته اللجنة المشتركة بين الوزارات حول تفاقم عمليات الاستخراج والاستغلال المفرط لرمال التلال الساحلية والشواطئ. ويقترح هذا التقرير الذي يلخص الحالة الراهنة لمختلف الشواطئ وطبيعة ومستوى التدهور الذي مسها، التدابير التي يجب اتخاذها للتصدي لهذه الظاهرة، وكذا الإجراءات الوقائية للمحافظة على النقط الهشة وطرق التدبير التي يجب اعتمادها لتحسين استغلالها. * <u>وزارة التجهيز و النقل:</u> - تم إعداد دراسة تقنية منذ سنة 1992 وتم إنجاز منشآت حمائية جنوب شاطئ أكادير سنة 2000. - تم إعداد خبرة دولية للحفاظ على بيئة ساحل أكادير وطنجة بمشاركة وزارة السياحة. -تتبع المباحثات مع وزارة السياحة بمشاركة السلطات المحلية لوضع مخطط عقلاني لضمان ظروف تحقيق الحفاظ على الشواطئ ضد التعرية.
حث جميع الفعاليات وتدعيم الوسائل وإيجاد الحلول ضد التلوث والبناء العشوائي بالشاطئ.	* تعمل <u>وزارة التجهيز والنقل</u> على إيجاد الحلول اللازمة في إطار اللجنة المحلية "شواطئ نظيفة" بتنسيق مع الوزارات المعنية وخصوصا السياحة *<u>قطاع التعمير و الإسكان</u>: تفعيل لجان المراقبة المحلية وحثها على موافاة المصالح المركزية بتقارير دورية.
وضع دفتر تحملات ينص على واجبات والتزامات كل الأطراف المعنية بالحفاظ على البيئة.	في إطار الدراسات البيئية تم إنجاز عدة كنانيش تحملات
القيام بدراسة بيئية وإنجاز دفتر تحملات بيئي يدمج دراسة التأثيرات البيئية قبل الشروع في	..

تهيئة الوحدات السياحية.	

- **التوصيات الخاصة بالأبحاث الفلاحية والبيوتكنولوجيا**

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
دعم البحث الزراعي والغابوي حتى يمكن لهذه المنظومة الوطنية من مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي وتقوية قدراتها لإيجاد الحلول التقنية لكل مشكل يطرح على البحث في الميدان.	
تشجيع الاستثمار في الأبحاث الفلاحية و الغابوية وفي كل بحث هدفه المحافظة على الموارد الطبيعية في إطار برامج متعددة الاختصاصات والمؤسسات وهو ما يتماشى مع توصيات"ريو" حول تقوية القدرات الوطنية.	
تطوير قطاع البيوتكنواوجيا وإدراج هذا المحور الواعد نحو برنامج وطني او هيئة مسؤولة على هذا القطاع لتحديد الرؤيا من اجل تقييم البرامج لتقوية القدرات المؤسساتية.	
إتخاد التدابير اللازمة للتعجيل بالمصادقة على بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية الذي وقعه المغرب في ماي 2000 وذلك بانطلاق المشاريع الخاصة لتقوية الإطار المؤسساتي الوطني في ميدان السلامة الإحيائية.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: فيما يخص التحضير لتطبيق بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية ، الذي يعتبر بمثابة امتداد للإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي الموقع من طرف المغرب سنة 2000، فقد قامت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة بالمشاركة في عدة دورات تدريبية لتقوية القدرات التقنية و المؤسساتية، كما تم التوقيع على مشروع وطني لتقوية القدرات في هذا الشأن من أجل دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ . و يقدر الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع ب 180 ألف دولار . و من جهة أخرى، فقد ساهم المغرب في خلق و إغناء المركز الدولي لتبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الإحيائية الموجود بالأمانة العامة للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. فقد تمت المصادقة على هذا البروتوكول من طرف المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 28 غشت 2003.
خلق لجنة وطنية تضم كل الفاعلين في هذا الميدان وذلك لتنسيق الأنشطة المتعلقة بوضع بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية حيز التنفيذ.	عقد لقاء كل الفاعلين قصد التنسيق و تظافر المجهودات

- **توصيات حول إعداد التراب الوطني**

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
*الأخذ بعين الإعتبار النتائج المتعلقة بالبيئة والتي تم التوصل إليها في إطار الحوار الوطني لإعداد التراب عبر مختلف مراحله.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: خصص الميثاق الوطني لإعداد التراب الذي يعتبر تتويجا للحوار الوطني في هذا الميدان، حيزا مهما للتنمية المستدامة في شقها المرتبط بالمحافظة على الثروات الطبيعية واعتماد البعد البيئي في مختلف الأدوات المقترحة في إعداد التراب الوطني. وتحقيقا لهذه الأهداف، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة بإنجاز عدد من الأنشطة الهامة انطلاقا من نتائج الحوار الوطني لإعداد التراب، الذي توج بالمصادقة على التصميم الوطني لإعداد التراب والميثاق الوطني لإعداد التراب من طرف المجلس الأعلى لإعداد التراب، خلال دورته الأولى.
*مراعاة التوجيهات المستقبلية المنصوص عليها في المخطط الوطني لإعداد التراب (SNAT) فيما يخص البيئة والتنمية المستدامة.	وفي إطار تنفيذ توجهات التصميم الوطني لإعداد التراب، قامت هذه الوزارة بـ: *الشروع في تغطية جهات المملكة بالتصاميم الجهوية لإعداد التراب، حيث قامت الوزارة في هذا الصدد خلال سنوات 2004 و2005 و2006 وذلك بشراكة مع المجالس الجهوية ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم جنوب المملكة بالشروع في إنجاز التصاميم الجهوية لجهة تادلة-أزيلال، جهة العيون-بوجدور- الساقية الحمراء، جهة كلميم-السمارة، جهة واد الذهب-الكويرة، جهة مكناس-تافيلالت، جهة غرب شراردة-بني حسن، جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، جهة الشاوية-ورديغة، جهة دكالة-عبدة و جهة مراكش-تانسيفت-الحوز.
*إدماج توصيات الميثاق الوطني حول إعداد التراب، الذي جاء كتتويج للحوار الوطني في البرامج والمشاريع البيئية والتنموية.	وتشكل هذه التصاميم أداة للتنسيق والمساعدة على اتخاذ القرار، تستطيع الجهات من خلالها التوفر على وثيقة مرجعية واضحة المعالم وذات مصداقية، وتبرز الصورة الموجهة للتنمية المجالية المستقبلية على مدى عقدين من الزمن وأكثر، وذلك في انسجام وتوافق مع توجهات التصميم الوطني لإعداد التراب الوطني . ويتعين على هذه التصاميم الجهوية أن تكون دليلا يساعد الجماعات المحلية والمستثمرين الخواص في اختياراتهم الإستراتيجية. *إنجاز استراتيجيات انبثاق و تضامن الثنائيات القطبية فاس-مكناس-طنجة-تطوان. *إنجاز دراسة حول التنافسية المجالية. *تصميم التنظيم الوظيفي و تهيئة الفضاء القطبي الوسطي. *تصميم التنظيم الوظيفي و التهيئة لقطب مراكش. *إنجاز تصميم تنظيم و هيكلة جهة الداخلة. *إنجاز دراسة حول الأنظمة الإنتاجية المحلية بالمغرب. *إنجاز استراتيجية تهيئة و تنمية الأطلس المتوسط. *إنجاز دراسة حول المجالات و المرافق العمومية الأساسية و المرافق ذات النفع العام: الولوجية و تشبيك المجالات القروية. *إنجاز دراسة حول مناطق الأنشطة الإقتصادية، أحواض الشغل والتكوين. *إنجاز دراسة حول نظام المعلومات المجالية. **دراسة حول آلية تمويل إعداد التراب. *دراسة حول المشاريع المجالية *دراسة حول أقطاب اقتصاد التراث *دراسة حول النظام الضريبي في ميدان إعداد التراب.

	*دراسة حول إحداث القواعد اللوجستيكية المتعددة الأنماط. *دراسة تدقيق حول الساحل. *دراسة حول أنظمة المؤشرات و أدوات تقييم المشاريع المهيكلة لإعداد وتنمية التراب.
الإخراج إلى حيز التطبيق الخلاصات التي ستسفر عنها الدراسات القطاعية التي تشرف عليها مديرية إعداد التراب الوطني وخاصة: * دراسة حول استراتيجيات تهيئة وتنمية الواحات. * دراسة حول الكتلة الجبلية والدير الخاصين بجهة تادلة و أزيلال. * دراسة حول استراتيجية وتنمية الأطلس المتوسط.	*قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة بوضع استراتيجية التدخل التي تعطي للمقررين إطار التوجيه المندمج. ولتفعيل هذه الإستراتيجية، قامت هذه الوزارة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتحضير مشروع نموذجي لتثمين وحماية واحات تافيلالت. ويضم هذا المشروع تدخلات تقنية على المستوى المائي والفلاحي وكذا إرساء مقاربة ترابية كفيلة بجمع كافة المتدخلين من القطاع العام والخاص حول نظرة موحدة في هذا الشأن. والغاية المتوخاة من هذا المشروع : -تقييم المنظومة البيئية لواحات تافيلالت بشكل مندمج؛ -تقوية قدرات المتدخلين بشكل مباشر وغير مباشر؛ -تحسيس المتدخلين بخصوص نظام الواحات وبإشكالية التصحر؛ -إنتاج المعلومات الضرورية من أجل اتخاذ القرار؛ -محاربة زحف الرمال التي تدخل في إطار محاربة التصحر؛ -تحسين تدبير الموارد المائية؛ -استصلاح النخيل ومعالجتها من مرض البيوض؛ -تنمية السياحة المحلية مع مراعاة خصوصيات المنطقة. وقد أصبحت المساهمة في تمويل هذا المشروع من طرف العديد من المؤسسات الوطنية والأجنبية من المكتسبات.
ضرورة تمتين الجهود في إطار السياسة الإيراداوية للتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة وذلك بتشجيع الشراكة الفعالة بين القطاعات وتبادل الخبراء والمعلومات على المستوى الوطني والدولي.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة : تمت الاستفادة من عدة خبراء في إطار برامج التعاون أو المشاريع المنجزة في إطار التعاون الدولي، ويمكن أن نذكر كأمثلة : *مشروع MWC : اعتماد خبير دولي (فرنسي) في مجال حماية المواقع الطبيعية والتنوع البيولوجي، حيث عمل على دعم فريق الخبراء المغاربة العاملين في المشروع لمدة سنة. (E.mahé-2002) *برنامج (METAP) تم العمل مع عدة خبراء في المجالات التالية: النفايات الخطرة ، نفايات المستشفيات ، المياه ، تدبير المعلومات ، النفايات الصلبة ، الخ *دعوة خبراء من GEF والبنك الدولي لالقاء محاضرات اوتكوين المشاركين في ورشات (GTZ) . *الاستفادة من الموارد المالية والصناديق الدولية *تم تمويل عدد من المشاريع في إطار الاتفاقيات الدولية من الموارد الدولية المتاحة . *قطاع إعداد التراب الوطني: -البرنامج التكويني " مجال 2010 " الذي انطلق سنة 2002 ويهم ثلاثة محاور : التشخيص ، الاستشراف والتعاقد . يخصص حيزا مهما للتنمية المستدامة والبيئة . -تنظيم دورات تدريبية في هذا الشأن لصالح إدارة إعداد التراب الوطني والقطاعات الأخرى وكذا الفرقاء الاقتصاديين والمجتمع المدني.

• **الاتفاقيات الدولية**

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
وضع الآليات التنظيمية المؤسساتية والقانونية لإدماج مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في إطار الترسانة القانونية البيئية الوطنية وذلك من أجل الاستفادة من الموارد المالية والصناديق الدولية المتاحة على الصعيد الدولي بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا النظيفة وتعزيز القدرات الوطنية في مجال التنمية المستدامة.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: * الاستعداد للمصادقة على اتفاقية روتردام حول تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيماوية و مبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية(PIC). *الإستعداد للمصادقة على اتفاقية سطكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة. *البدء في إنجاز مشروع متعلق بتنفيذ اتفاقية سطكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة (غشت 2002) *التهييئ لانضمام المغرب للبرنامج الإفريقي حول مخزونات المبيدات التالفة. *تم الحرص على الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الإتفاقيات الدولية والمبادئ المنبثقة عنها (الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، اتفاقية برشلونة، اتفاقية التغيرات المناخية، إعلان ريو) في القوانين الجديدة التي نشرت بالجريدة الرسمية (2003) ويتعلق الأمر بالقانون حول حماية واستصلاح البيئة و القانون المتعلق بدراسات التأثير على البيئة و القانون المتعلق بمكافحة تلوث الهواء *قطاع الصناعة و التجارة: متابعة المشاريع المتعلقة بمقتضيات بروتكول مونتريال للحد من الغازات المستنفدة لطبقة الأوزون (تحويل الصناعات المستعملة لهذه الغازات، التحسيس على حماية طبقة الأوزون، تكوين التقنيين في قطاع التبريد) ووضع قوانين لاستيراد وتصدير هذه الغازات.

• توصيات أخرى

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
تبني المخططات الوطنية للتنمية القروية ومحاربة الفقر والحد من آثار الجفاف.	*وزارة إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة: تم إنجاز البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي في شتنبر2006 ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين البيئة و إطار العيش بالمدارس القروية و ذلك بتزويدها بالمرافق الأساسية (الماء الصالح للشرب و التطهير السائل) وكذا إدماج التربية على مبادئ التنمية المستدامة لدى التلاميذ بالعالم القروي ويدخل هذا البرنامج الذي يمتد على فترة 10 سنوات (2006-2015) في إطار استراتيجية المغرب في مجال التنمية المستدامة و يتوافق مع الأهداف المسطرة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و الميثاق الوطني للتربية و التكوين و المخطط الوطني من أجل الطفل. و قد شرع في تنفيذ هذا البرنامج في بعض جهات المملكة نذكر منها على الخصوص جهة مراكش-تانسيفت-الحوز و جهة مكناس-تافيلالت و الجهة الشرقية . * قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: إنجاز مشاريع هادفة إلى محاربة الفقر بشراكة مع المجتمع المدني ومؤسسات وبرامج تعمل في نفس الإطار . قامت الوكالة بالمصادقة على تمويل 386 مشروعا في سنة 2003 . تهدف هذه المشاريع إلى تحسين ظروف عيش الفئات الفقيرة من أهمها مشاريع الماء الصالح للشرب والتطهير السائل (81 مشروع) ومشاريع السقي (68 مشروع) ومشاريع دعم الأنشطة الصغرى المدرة للدخل (63 مشروع

	) ومشاريع التربية والتعليم (62 مشروع) ومشاريع المسالك القروية (34 مشروع) و8 مشاريع تخص حماية البيئة ومشاريع تهم ميادين أخرى كالصحة والقروض الصغرى والتكوين المهني . *قطاع التعمير و الإسكان: تحسين المستوى الاجتماعي والبيئي للساكنة من خلال التصاميم المحلية للسكن والتنمية الحضرية المندمجة الهادفة إلى الرفع من جودة المجال المبني ومحاربة جيوب الفقر والحرمان وغيرها. -إنجاز مخططات التهيئة الجماعية بالعالم القروي.
تكوين و تأطير المنظمات الغير حكومية حتى تتمكن من جلب أقصى ما يمكن من الإمكانيات للمغرب من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي بصفة عامة.	* قطاع التشغيل/وكالة التنمية الاجتماعية: قامت الوكالة بتنظيم ورشات تكوينية لفائدة الجمعيات في ميادين التسيير الجمعوي وصياغة المشاريع والشراكة وذلك في الأقاليم التالية: وجدة – جرادة – فم زكيد – خريبكة – أزيلال – زاكورة – بوجدور – العيون – تازة .
إيجاد الإطار القانوني الملائم من أجل إعطاء صبغة " المنفعة العامة " لبعض المنظمات الغير حكومية المعروفة بديناميكياتها في هذا الميدان من جهة ومن جهة أخرى إيجاد إطار معقول للتتبع والتقييم التقني والمالي لهذه المنظمات.	

• توصيات تفعيل دور المجلس

التوصيات	أهم الإجراءات المتخذة
فتح نقاش موسع حول ضرورة تفعيل دور المجلس الوطني للبيئة في مجال التنمية المستدامة بدمج البعد الخاص بهذه الأخيرة ضمن اختصاصاته وبلورته من خلال هيكلته.	في إطار مراجعة القانون المنظم للمجلس الوطني للبيئة، ستتم مناقشته بتشاور مع جميع الفاعلين في ميدان البيئة و التنمية المستدامة.
ضرورة وضع جدولة زمنية محددة لعقد دورات المجلس واعتماد برنامج قار لاجتماعات لجنه، وتعزيز التنسيق مع المجالس الأخرى ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالموضوع.	قطاع إعداد التراب الوطني: بحث سبل الانسجام والتمفصل من أجل فعالية أكبر في أنشطة ومجالات تدخل المجالس الثلاثة (البيئة والماء وإعداد التراب) على المستوى المؤسساتي وأدوات التنسيق فيما بينها.
دعم وتقوية تمثيلية وفعالية منظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص والمؤسسات العلمية ذات العلاقة بهيكلة المجلس الوطني للبيئة.	* وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة: في إطار مراجعة القانون المنظم للمجلس الوطني للبيئة، سيتم إعادة النظر في تمثيلية الجمعيات المختصة في ميدان البيئة و التنمية المستدامة ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص والمؤسسات العلمية.